شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

أما وقد بلغ البحث مبلغه هذا فإني أنتهز الفرصة لأتوجه بصادق عبارات الشكر والتقدير لأستاذتي الدكتورة قاصدي فايزة التي أطرتني لانجاز هذا البحث فلم تبخل عليّ بأي جهد أو وقت.

كما أتوجه بشكري للأساتذة الكرام لكلية الحقوق بملحقة السوقر لجامعة بن خلدون بتيارت ، ولكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة وإلى أمي.....

إلى زوجتي وأولادي محمد، دعاء وطه.

بن أحمد عبد الغني.

مقدمة:

يقتصر معنى التجارة على مدلول اللغة لكلمة " التجارة " فهي تقليب المال لغرض الربح (يكشف عن كلمة تجارة في باب الراء تحت " تجر" تجرا أو تجارة) . وقد عرف العلامة ابن خلدون التجارة في مقدمته المشهورة بأنها: محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء. [1]

وبذا يكون أبسط الأعمال التجارية هو بيع سلعة بثمن أكبر ويكون الفرق هو الربح .

فأما المدلول الاقتصادي لكلمة " تجارة" ينصب على عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك. وينجم عن ذلك خروج نوعين من الأعمال عن نطاق التجارة وإن كانا يقعان على طرفي خط النشاط الاقتصادي[(2)]، النوع الأول هو ما يقوم به المنتج الأول للسلعة وخاصة إذا تعلق الأمر بالمنتجات الزراعية .أما النوع الثاني: فهو ما يقوم به المستهلك الأخير من أفعال تقتصر على شراء السلعة بهدف استهلاكها والانتفاع بها، ومن هنا نجد تلاقيا بين المفهوم اللغوي للتجارة وبين المفهوم الاقتصادي للتجارة والذي بدوره يتمثل في النشاط والأعمال المتصلة بتداول السلع والخدمات .

فالتجارة هي التبادل الطوعي للبضائع، أو الخدمات، أو كليهما معا. والتبادل قد يحدث بين طرفين (تجارة ثنائية) أو بين أطراف عدة (تجارة متعددة الجوانب).

أما المكان الذي يتم به تبادل البضائع يدعى تقليديا السوق ثم أصبحت كلمة سوق تدل على مجمل المجال الذي يمكن للتاجر بيع بضاعته فيه فلم يعد محصورا في مكان واحد وإنما يشمل كافة الخيارات المتاحة له للبيع. يتم التفاوض خلال البيع على سعر البضائع الذي يقدر قيمتها ويتم الدفع حاليا عن طريق وسائل للتبادل التجاري تدعى النقود، بدلا من الشكل التقليدي للبيع الذي كان مقايضة (بضاعة مقابل أخرى). تم اختراع المال لتسهيل عملية التجارة وفي العصر الحديث أدخلت بطاقات الائتمان والتجارة الإلكترونية لتسهيل تداول الأسهم التجارية وعمليات الشراء الفورية .

وأما المدلول القانوني: في هذا الخصوص مفهوم التجارة يتسع ويتجاوز المفهوم اللغوي والاقتصادي ليشمل تحويل المنتجات من حالتها الأولية إلى سلع بقصد بيعها بعد إعادة صنعها وهي ما تسمى بالصناعات

---

1 تجارة، موسوعة ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki/تجارة ، 2020/06/01.

2 هو المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو من أجل الحصول على الأموال والسلع والخدمات، ويتميز النشاط الاقتصادي بصفتين أحدهما اجتماعية والأخرى فردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجين للسلع والخدمات، أما فيما يتعلق بالأفراد فهم العناصر الفعالة في النشاط وتجمعهم رابطة التبعية على أنهم مستهلكين لمخرجات النشاط الاقتصادي.
أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فتتجلى في قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات والعوامل الخاصة.
القاموس الاقتصادي - تأليف حسن النجفي - مطبعة الإدارة المحلية - بغداد - 1977م - صفحة 107.

التحويلية، وأيضا يشمل النشاط المتعلق بالصناعة والنقل البحري والجوي والبنوك وما يلحق بها من حرف تجارية كالسمسرة والوكالة بالعمولة والتأمين وغيرها [1].

والبيئة في اللغة مشتقة من الفعل (بوأ) و (تبوأ) أي نزل وأقام. والتبوء: التمكن والاستقرار، والبيئة :المنزل. والبيئة بمعناها اللغوي الواسع تعني الموضع الذي يرجع إليه الإنسان، فيتخذ فيه منزله ومعيشته، ولعل ارتباط البيئة بالمنزل أو الدار له دلالته الواضحة حيث تعني في أحد جوانبها تعلق قلب المخلوق بالدار وسكنه إليها، ومن ثم يجب أن تنال البيئة بمفهومها الشامل اهتمام الفرد كما ينال بيته ومنزله اهتمامه وحرصه .

بصفة عامة البيئة تشير إلى المحيط الكائن حول شيء، وقد يكون هذا الشيء إنسان أو حيوان أو برنامج حاسوب أو نفس الإنسان. ويتفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها. فالبيئة بالنسبة للإنسان– "الإطار الذي يعيش فيه والذي يحتوي على التربة والماء والهواء وما يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة من مكونات جمادية، وكائنات تنبض بالحياة. وما يسود هذا الإطار من مظاهر شتى من طقس ومناخ ورياح وأمطار وجاذبية ومغناطيسية...إلخ، ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر .

يرجع الفضل الأول في تحديد مفهوم البيئة العلمي، إلى العلماء العاملين في مجال العلوم الحيوية والطبيعية، فيرى البعض أن للبيئة مفهومان يكمل بعضهما البعض، أولهما «البيئة الحيوية» وهو كل ما يختص بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل علاقة الإنسان بالكائنات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش في صعيد واحد.

أما ثانيهما وهي «البيئة الطبيعية أو الفيزيقية» وهذه تشمل موارد المياه وتربة الأرض والجو ونقاوته أو تلوثه وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط .

ويرى البعض الآخر أن البيئة تعني الوسط الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله وهي تشكل في لفظها مجموع الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته.

ويحاول اتجاه آخر التركيز على الإنسان باعتباره أحد مكونات البيئة الفاعلة، فيعرف البيئة بأنها كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثراً ومتأثراً، أو هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته، من غذاء وكساء ودواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر.

ويبدو أقرب للحقيقة العلمية القول إن البيئة هي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتجاور في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الأخرى بطريق مباشر أو غير

[1] تجارة، موسوعة ويكيبيديا، المرجع السابق.

مباشر .وهذا التعريف يبصر بأن البيئة اصطلاح ذو مضمون مركب: فهناك البيئة الطبيعية بمكوناتها التي أودعها الله فيها، وتشمل الماء والهواء والتربة وأشعة الشمس، وما يعيش على تلك العناصر والمكونات من إنسان ونبات وحيوان. وهناك البيئة الاصطناعية وهي تشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، كالمدن والمصانع والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تدير هذه المنشآت[1].

وبهذا المعنى الواسع تعني البيئة مجمل العوامل التي يكون لها دور في تحديد الوجود البشري، أي العوامل التي تحدد الشروط المادية والنفسية والتقنية والإقتصادية والإجتماعية لعلاقات البشر.

وبهذا يتضمن هذا التعريف المفاهيم البيئية التالية:

– البيئة الإجتماعية: وتتضمن المجال أو الحقل الإجتماعي للفرد والأسرة والمجموعات البشرية والمجتمع.

– البيئة الجغرافية (المكانية): وتشمل المحيط الجغرافي للبشر في الحي والقرية والمدينة والدولة.

– البيئة الحيوية: وتتضمن الوضع البيئي للبشر والحيوانات والنباتات والشروط الضرورية لحياتها المشتركة ويشمل ذلك الآثار الناجمة عن التطورات التقنية والإقتصادية والسكانية.

يشمل مفهوم البيئة الجغرافية والحيوية المشاكل المتعلقة باستخدام المكان ووجود الخامات الطبيعية والكثافة السكانية وحماية الطبيعة وتلوث البيئة.

وبهذا الفهم للبيئة يكون قد تم احتواء المشكلتين الرئيسيتين اللتين يحتدم حولهما النقاش في مجال البيئة:

الأولى: مشكلة الإضرار وتلويث المجال الحيوي من خلال الإنبعاثات السامة والنفايات والإخلال بالتوازنات البيئية.

الثانية: مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة (الخامات الطبيعية الزراعية وبقية مرتكزات الحياة البيئية).

[1] عبد الوهاب محمد، المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة، رسالة دكتوراه، ج القاهرة ،1994، ص 20.

التعريف بالموضوع:

إن جوهر قضايا البيئة ذات الصلة بالتجارة هو كيفية تحقيق توازن بين الحاجة إلى التنمية وبين الحاجة إلى الحفاظ على البيئة، والذي يأتي من خلال رسم سياسات اقتصادية تنموية تراعي البعد البيئي وتحقق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة. ونظراً لأهمية وحيوية الموضوع جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية دراسة العلاقة بين التجارة والبيئة، ودراسة أهمية تطبيق المعايير البيئية في تسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق العالمية، خاصّة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والأسواق الأمريكية التي تطبق معايير بيئية متشددة على الواردات من جميع الدول.

التنمية الإقتصادية – البيئية:

إن كل مرحلة من تاريخ البشرية تؤسس نظامها المعرفي ونظرياتها بناء على معطيات الواقع المعاش الذي تتداخل فيه معارف الحقبة السابقة مع مستجدات اللحظة الأخيرة، ولكل مرحلة تاريخية فهم مختلف ومقاييس ومؤشرات مختلفة للظواهر الإقتصادية والإجتماعية ولا تشذ عن ذلك مفاهيم مثل النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والتجارة عموما والتجارة الدولية خصوصا، والتي بدأت تأخذ مدلولا وفهما مختلفا مع بداية القرن الحالي المتسم بتفاقم مشاكل البيئة المتصلة اتصالا مباشرا بخصائص المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسكانية.

المفهوم السائد للتنمية هو التنمية الإقتصادية الإجتماعية، أي التنمية الإقتصادية ذات البعد الإجتماعي. وبالموازاة بدأت التنمية الإقتصادية ذات البعد البيئي (التنمية الإقتصادية – البيئية) تفرض نفسها، والتي تسند إلى مفهوم التنمية المتجددة أو ما يسمى بالتنمية المستديمة التي تعني التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم، والتي تحقق التوازن بين النظام البيئي والإقتصادي والإجتماعي وتساهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من الإرتقاء في هذه الأنظمة الثلاث.

مكانة التجارة من النمو الإقتصادي والآثار المتبادلة بينها وبين البيئة:

فضلا عن وجهة نظر ونظرية المذهب التجاري في النمو الإقتصادي والتي تعتبر ***الثروة*** من أهم ***مصادر النمو الإقتصادي*** وهي ***أساس*** مهم في ***النشاط التجاري***، وكذا نظرة النظرية الكلاسيكية لآدم سميث على أن ***الثروة*** (مصدر النمو الإقتصادي) ***تبنى على التجارة*** ، فإن علاقة التجارة بالنمو الإقتصادي تكمن في أن هذا الأخير ***يشكل هدفا من أهداف السياسات الإقتصادية والتجارية*** في كل دول العالم، ولكن ما هو تأثير هذا النمو – الذي لا يزال يقاس بحجم الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني لبلد من البلدان خلال فترة محددة

بالمقارنة مع الفترة السابقة – على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وعلى مستقبل التنمية البشرية عموما؟ وما هي العلاقة المتبادلة بين النمو الإقتصادي وبين البيئة؟ إن الجزء الأهم من النمو الإقتصادي سينجم مستقبلا عن إعادة إنتاج الطبيعة وهذا يفرض علينا أن ننظر إلى الطبيعة كجزء هام جدا في الدورة الإقتصادية.

أهداف وعوامل اختيار الموضوع:

لقد أضحى التصادم بين المصالح البيئية والتجارية في السنوات الأخيرة مسألة من أعقد المسائل وأكثرها اثارة للشقاق في ميدان السياسات التجارية العالمية ورغم تعدد أوجه النقاش الذي يشمل الزوايا القانونية والإقتصادية والبيئية، هناك اهتمام عام لدى كل الأطراف بتحقيق الرفاه الوطني والإجتماعي.

ويعتقد العديد من أنصار التجارة العالمية الحرة أن خفض الحواجز التجارية هو اجراء ملائم للبيئة إذ أنه يتيح للعالم استخدام موارده بكفاءة أكبر وكذلك باستدامة أكبر طالما فرضت الأسعار المناسبة طبقا للآثار اللاحقة بالبيئة وبالموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك فإن خفض الحواجز التجارية يؤدي إلى زيادة الدخول مما يمكن البلدان من زيادة الإنفاق على تدابير صيانة البيئة. ويشير أنصار التجارة أيضا إلى أن العديد من الدراسات يظهر أن سياسات الحماية إنما تؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية.

الدراسات السابقة:

سبق التطرق إلى هذا الموضوع من زاوية التجارة الدولية والبيئة من خلال عدة أعمال بحث لاسيما رسالة الدكتوراه في القانون بجامعة مولود معمري، وتطرقت بعض المؤلفات للموضوع أمثال حالة الأغذية والزراعة 1995 ضمن سلسلة دراسات الزراعة رقم 28 لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، ضمن مؤلفات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، وأغلب الدراسات انصبت على أثر التجارة الدولية على البيئة.

في هذا الإطار اتبعنا منهجا تحليليا، قمنا من خلاله بإبراز التلازم القائم بين التجارة والبيئة.

أهمية الموضوع:

تظهر أهمية دراسة موضوع الآثار المتبادلة بين التجارة والبيئة من حيث أنه موضوع مهم، من منظور حقوق الإنسان والشعوب في العيش في بيئة سليمة، والتي أصبحت مهددة بشكل خطير، إذ أصبح موضوعا يطرح بصفة دورية لاسيما بعد مؤتمر قمة الأرض 1992، الذي وضع 27 مبدأ تتضمن الأهداف والخطوط العريضة لما يجب أن يكون عليه العالم مستقبلا من قضاء على الفقر وحماية للبيئة، وتحقيق تنمية مستدامة تهدف إلى ضمان حق الأجيال في حاضرها ومستقبلها في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها.

الشيء الذي تم التأكيد عليه في عدة مناسبات، أهمها:

خطة العمل المفصلة المرفقة بإعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) بـ ريو ديجانيرو بالبرازيل بين 03 و 14 جوان 1992، المعروفة باسم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، والتي تم التأكيد فيها بأنه "يجب على السياسات التجارية والسياسات البيئية أن تدعم بعضها البعض، فنظام التبادل متعدد الأطراف ذو الطابع المتفتح يسمح بتخصيص واستخدام فعال أكثر للموارد، ويساهم بذلك في رفع الإنتاج والدخل وفي تخفيف الضغط الممارس على البيئة، فهو يسمح إذا بسحب الموارد المالية الإضافية الضرورية لضمان النمو الإقتصادي والتنمية المحلية ولحماية أفضل للبيئة".

فلقد أصبحت موضوعات التجارة والبيئة تثير جدلاً كبيراً لدى الكثير من البحوث والدراسات، وفي أماكن صنع القرار، خاصّة في ظل تزايد عمليات تحرير التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات الدولية من جهة، وتعاظم المشكلات البيئية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم من جهة أخرى. ويتركز الجدل بشكل أساسي من خلال: أثر حركة التجارة على سلامة البيئة، وأثر المعايير البيئية على حركة التجارة والتنافسية.

الإشكالية:

وهو ما يجعلنا نتساءل إلى أي حد ستسهم التجارة في حماية البيئة؟ وإلى أي حد كذلك ستسهم في حماية المستهلك ؟ وهل أن القواعد البيئية ستتجه نحو ضمان أكثر للمصالح التجارية والبيئية، أم أنها ستكشف لنا عن مزيد من التأثير اللامحدود على التجارة والتنافسية؟

سيتم عرض البحث حسب الخطة التالية:

الفصل الأول: آثار البيئة على التجارة

المبحث الأول: قواعد حماية البيئة

المطلب الأول : القواعد البيئية الإقتصادية.

المطلب الثاني: القواعد البيئية القانونية.

المبحث الثاني: مظاهر تأثير القواعد البيئية على التجارة.

المطلب الأول : توطين الصناعات الملوثة للبية.

المطلب الثاني: تفاوت القدرة التنافسية للدولة.

الفصل الثاني: آثار التجارة على البيئة.

المبحث الأول: مضمون القواعد التجارية.

المطلب الأول: القواعد المحررة للتجارة الدولية

المطلب الثاني: القواعد المقيدة للتجارة الدولية.

المبحث الثاني: مظاهر تأثير القواعد التجارية على البيئة.

المطلب الأول: مظاهر تأثير قواعد تقييد التجارة على البيئة.

المطلب الثاني: مظاهر تأثير قواعد تحرر التجارة على البيئة

خاتمة

الفصل الأول: آثار البيئة على التجارة

رغم إدراك المجتمع الدولي ووعيه بالمشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة، نتيجة زيادة التصنيع والإنتاج من أجل التوسع في مجال التجارة، إلا أنه لم يتم التحرك لمعالجتها إلا بعد أن ازدادت تلك النداءات والضغوط على المستوى المحلي والدولي، والتي أخذت شكل تبادل اتهامات داخل الدولة الواحدة وبين الدول أيضا بالتسبب بالمساس الخطير بالبيئة عن طريق السياسات الاقتصادية والتجارية المنتهجة، على المستوى الداخلي في كل دولة، أو الموجهة للتبادل التجاري مع دول أخرى.

فاضطرت بعض الدول وسارعت أخرى إلى تبني قواعد لحماية البيئة (أولا)، رغم ما تتضمنه من أبعاد تمس باقتصاديات الدول وبعلاقتها مع الدول الأخرى، ما يعني أن قواعد حماية البيئة لها تأثير مباشر على حجم التجارة، وبشكل يختلف حسب السياسة البيئية التي تتبناها كل دولة عند وضعها لقواعدها البيئية، حيث إذا كانت الدول المتقدمة تتبع سياسة بيئية حازمة نتيجة للحجم الكبير للصناعات الملوثة للبيئة لديها، فإن هذه السياسة تكون لها تكاليف باهظة تؤثر سلبا على تكلفة إنتاج بضائعها، مما يؤدي إلى تقلص أسواقها وبالتالي إلى صعوباتها في تسويق منتجاتها، في حين أن دول العالم الثالث التي تتبنى سياسات بيئية معتدلة أو متساهلة نتيجة عدم وصولها إلى حد التشبع الصناعي على بعد، فإنها تجد نفسها متأثرة بالقواعد البيئية للدول المتقدمة التي تفرض مقاييسها البيئية على منتجات الدول النامية المصدرة نحوها، (ثانيا)[1].

[1] قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بدون تاريخ، ص 113.

المبحث الأول: قواعد حماية البيئة.

مع تسارع النمو الاقتصادي، ازدادت المشاكل البيئية المحلية والدولية، نتيجة الإسراف في استغلال الثروات الطبيعية وتلوث البيئة، فظهرت الضرورة إلى وضع قواعد بيئية قانونية واقتصادية[1] كفيلة بمواجهة هذه المشاكل، والتي تعد " مجموعة من الأهداف والتدابير التي تتناول تنظيم العلاقة التبادلية للمواد بين المجتمع وعناصر بيئته الطبيعية وتشمل في نطاقها كل ما يتعلق بالحفاظ على البيئة وتحسين نوعيتها وما يتطلبه ذلك من تغيرات هيكلية في المجتمع" ، ويتضح من هذا التعريف أن قواعد حماية البيئة تتضمن تحديد الأهداف ووضع المقاييس المختلفة لنوعية البيئة واقتراح الأدوات المناسبة التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف.

المطلب الأول: القواعد البيئية الاقتصادية

يقصد بالقواعد البيئية الاقتصادية، مجموعة الأدوات الاقتصادية المستخدمة في حماية البيئة، والتي ترتكز على آليات السوق لتشجيع المنتج والمستهلك على الحد من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعتمد على التأثير في نفقة الإنتاج، التي قد تنتقل كلها أو بعضها إلى أثمان السلع والخدمات المنتجة، ومن ثم فإنها 3تؤثر على حجم استغلال الموارد البيئية وحجم الإنتاج ونوعيته، وكذلك حجم الاستهلاك، فتعد هذه القواعد ترجمة لنظرية التكاليف الخارجية في عملية صنع القرار من خلال مبدأ الملوث الدافع (Le principe pollueur payeur) الذي يهدف إلى تحميل الملوث التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي يحدثه ، فثمن أي منتوج يعرض في السوق يجب أن يعكس مدى ندرة المواد المستعملة، وتكاليف التدهور الإيكولوجي الناجمة عن عملية إنتاجه، إذ يجب على المؤسسات المتسببة في التلوث أن تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد للتنمية الاقتصادية المقبولة من قبل العديد من الدول.

ومن أهم القواعد الاقتصادية لحماية البيئة لدينا :تسعير التلوث البيئي، منح إعانات بيئية، إصدار تراخيص تجارية للتلوث، إبرام اتفاقات تفاوضية، استخدام العلامات البيئية، واستخدام مخططات الشهادة البيئية.

الفرع الأول: تسعير التلوث البيئي

أولا فرض رسوم بيئية

يفرض النظام الضريبي تحت تسميات مختلفة رسم، إتاوة ، على عاتق الملوث اقتطاعا إجباريا مقررا من قبل السلطات العامة ومستعملا مباشرة من قبل هذا الأخير لإصلاح ورقابة البيئة.

قد ثار جدال بشأن التسميات القانونية لهذه الاقتطاعات، ففي غالب الأحيان هناك استعمال غير مميز لتلك التسميات (الرسم والإتاوة) في التشريع الضريبي، ذلك أنه من الصعب التفرقة بينهما[2].

فالرسم يعتبر بمثابة ضريبة أي اقتطاع مالي محقق لصالح الهيئات الضريبية، بينما الإتاوة فهي أجر مقابل خدمة مقدمة.

---

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 114.

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 136، 137.

في الواقع مهما كانت التسمية فالرسم والإتاوة يشكلان حقيقة واحدة، وهي أنها عبارة عن اقتطاعات إلزامية مقررة من قبل السلطات العامة من أجل تمويل السياسات البيئية.

إن أهمية هذه الاقتطاعات لا تكمن في تسميتها بقدر ما تكون في نسبتها، التي يجب أن تكون هامة بالقدر الذي يحفز الملوث على التصرف إيجابيا تجاه البيئة[1].

ولقد كان الاقتصادي البريطاني الشهير" أرثر سيسيل بيجو "أول من دافع عن فرض رسوم على الضرر البيئي، إذ أشار إليها في كتابه " اقتصاديات الرفاهية" ، الصادر سنة 1918 ، حيث توصل في بحوثه التي أجراها بمدينة مانشستر بإنجلترا، إلى أن تكاليف إصلاح الضرر البيئي الذي يسببه مصنع إنتاج الصلب بتلك المدينة تفوق تكاليف الإنتاج، وهذا يعود بربح للشركة، لكنه خسارة صافية للمدينة.

وحسب" بيجو "فإن إصلاح الضرر البيئي إنما يكمن في تدخل الحكومات عن طريق استخدام الرسوم بهدف تشجيع المستهلك أو المنتج على اعتماد سلوك يجعله يأخذ في الاعتبار جميع التكاليف التي تقتضيها أنشطته، حيث يكون لهذا السلوك أثره الايجابي على البيئة، ووفقا لوجهة نظر هذا الاقتصادي، فإن الشخص الذي يتسبب في إحداث التلوث، عليه أن يقوم بدفع الرسم وفقا لمبدأ الملوث الدافع.

وتتميز الرسوم البيئية عامة بأنها تحفيزية، إذ تحفز المنشآت على البحث عن استخدام تكنولوجيا متقدمة تكون محترمة للبيئة، وذلك ما يقلل في النهاية من حجم تكاليف المشروع، ومن جهة أخرى فإن الإيراد المحصل من الرسوم البيئية يعد ميزة أخرى يمكن استخدامها في إصلاح ما أفسده التلوث.

وكأمثلة لاستخدام الرسوم البيئية كقاعدة اقتصادية لحماية البيئة، لوحظ أن أكثر من خمسين رسم بيئي تم فرضها في أربعة عشر دولة من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهي رسوم مفروضة على تلوث الهواء والماء، وعلى النفايات والضوضاء، بالإضافة إلى تلك المفروضة على منتجات الطاقة المختلفة (كالبترول والفحم)، والتي تحتوي على عنصر الكربون.

أما في الجزائر فقد تأخر اعتماد الرسوم البيئية في النظام الاقتصادي الوطني، وذلك نظرا لغياب قواعد بيئية واضحة وتغليب المنطق التنموي على الاعتبارات البيئة، وكذا لتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في مجال حماية البيئة، ومع صدور أول قانون توجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية رقم 01/88[2] من القوانين المتعلقة بالتخطيط، دخلت المؤسسات الاقتصادية العمومية في مرحلة تحرير نشيطة، وكل هذا التأخر في تحرير هذه المؤسسات لم يشجع الجزائر لإضافة نفقات بيئية جديدة على كثير من المؤسسات التي كانت تتحصل على إعانات مالية من قبل الدولة لتطويرها وتأهيلها للدخول في مرحلة اقتصاد السوق.

هذا الوضع هو الذي لم يدفع الجزائر نحو إضافة أعباء مالية أخرى متعلقة بحماية البيئة، وهذا ما يفسر تأخر اعتماد الرسوم البيئية لغاية صدور قانون المالية لسنة 1992 بصورة مخففة، الذي أنشئ رسما على

---

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 138.

[2] القانون رقم 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، ج ر 02 المؤرخة في 1988/01/13، ص30، المعدل بالأمر 25/95 المؤرخ في 1995/09/25 المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الملغى بالأمر 04/01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة وذلك في المادة 117 منه، ويخص هذا الرسم جميع الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة والممارسة داخل المنشآت المصنفة التي تخضع قبل إنجازها وحسب ترتيبها إما لترخيص أو تصريح.

غير أن الرسوم القاعدية المقررة في ذلك القانون كانت ضعيفة، وهو ما لم يمكن المشرع الجزائري من تحقيق الغاية المرجوة من هذا المبدأ، و التي تتمثل في الضغط على الملوث ليكف عن تلويث البيئة أو تقليص التلوث الناجم عن نشاطه الصناعي، أو البحث عن تكنولوجيا أقل تلويثا، وذلك نظرا لغلاء تكاليف الوقاية من التلوث أو تلك المتعلقة بمكافحته.

ومع التغيير الجوهري للنظام الاقتصادي الجزائري، واستكمال التدعيم القانوني والمؤسساتي لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، اعتمدت الجزائر رسوم بيئية في التعامل مع المنشآت الملوثة، من خلال قانون المالية لسنة 2000[1]، الذي ضاعف الرسوم المفروضة على النشاطات الملوثة والخطيرة على البيئة في نص المادة 45 منه.

بعد الإطلاع على المعدل السنوي للرسوم التي حددها هذا القانون فإنه من غير السهل فهم نية المشرع عند اعتماده للعامل الكمي، أي عدد العمال داخل المنشأة، لتخفيض الرسم القاعدي المطبق، فالضرر الناجم عن استغلال منشأة ملوثة مرتبط بطبيعة النشاط الممارس داخلها أكثر مما هو مرتبط بعدد العمال الذين يشغلون.

كما أنشئ قانون المالية لسنة 2002 رسوم بيئية لأخرى هي:

- رسم تحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية.
- رسم تحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج.
- رسم تكميلي على التلوث الجوي الصناعي.

يلاحظ من خلال قراءة طريقة توزيع حصيلة الرسوم البيئية المنصوص عليها في قانون المالية لسنة 2002 ، بأن الرسوم المحصلة لم تخصص كلها لحماية البيئة وإنما فقط 75 في المائة منها يخصص لذلك، أما الباقي فهو يوزع ما بين البلديات والخزينة العامة، وهذا يؤدي إلى إبعاد الرسوم البيئية عن أهدافها الحقيقية المتمثلة في حماية البيئة[2].

ثانيا الإعفاء من الرسوم البيئية

قد تلجأ الدولة إلى إعفاء المنشآت الصناعية والمشروعات الاستثمارية من الرسوم البيئية، وذلك لتشجيعها على استخدام أدوات مفيدة للبيئة، أو اختيار مشروعات استثمارية غير مضرة بالبيئة، فقد تعرض عليها سعرا مخفضا، كما تقوم بإعفائها في مجال المنتجات المفيدة للبيئة من دفع الرسوم لمدة زمنية معينة.

ومثل هذه الإعفاءات من الرسوم البيئية لا تستفيد منها المنشآت الملوثة في الجزائر، فيجب إذا على الجزائر أن تعتمد مثل هذه الإعفاءات من أجل تحقيق موازنة بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية التي تحققها المؤسسات الاقتصادية ومصلحة حماية البيئة، على الأقل خلال فترة انتقالية محددة.

---

[1] بموجب القانون 11/99 المؤرخ في 1999/12/23 ج ر 92 بتاريخ 1999/12/25.

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 140، إلى 142.

الفرع الثاني: منح إعانات بيئية

قد تزداد مع ظروف الأزمات الاقتصادية والسياسية صعوبة الحد من مشكلات التلوث الصناعي على قمة أولويات صانعي القرار السياسي والاقتصادي في الدول المتضررة من ذلك، ومن ثم فقد تضطر هذه الدول إلى استخدام الإعانات البيئية كأداة من أدوات القواعد الاقتصادية لحماية البيئة، والتي من خلالها تستطيع سلطاتها أن تشجع المنشآت والمشروعات على تخفيض التلوث البيئي.

وبالمقارنة مع فرض الرسوم البيئية التي تنطوي على جزاء اقتصادي، فإن الإعانات البيئية تعد شكلا من أشكال الحوافز المشجعة، فكلاهما تختلفان في عدة نواحي :فمن ناحية تأثيرهما على حجم الأرباح المتحصل عليها من إنتاج السلع الملوثة للبيئة، فالرسم يخفض حجم الأرباح، بينما تقوم الإعانات بزيادتها، من ناحية أخرى فإن الإعانات الاقتصادية من شأنها أن تزيد حجم الإنتاج بالنسبة للصناعة الملوثة، وقد يشجع ذلك على زيادة عدد المنشآت وكذلك الاستثمارات في مجال الصناعة .وعلى العكس من ذلك فإن الرسوم سوف تؤدي إلى تقليص إنتاج السلع الصناعية، وتخفيض عدد المنشآت المستثمرة في هذا المجال.

مما دفع البعض إلى اعتبار أن الإعانات الاقتصادية قد تؤدي إلى زيادة التلوث.

وتعد أيضا عبئا على الدولة، في حين أن الرسوم تعتبر مصدر للإيرادات .كما تختلف الإعانات من حيث أنها لا تقوم على مبدأ الملوث الدافع الذي تقوم عليه الرسوم البيئية.

ومن أشكال الإعانات البيئية، تلك الممنوحة لمشروعات المصانع المنتجة لآلات مفيدة للبيئة، بدلا من تلك التي تقوم بتلويثها، كالإعانات المالية المخصصة للطاقة، كأنُ تمنح إعانة لمصنع يقوم بإنتاج الألواح الشمسية، أو آلات تعمل بالرياح، والتي هي أنظف وأكثر أمانا من الكيروسين، ومناسبة بصفة خاصة للمناطق التي لم تصلها خطوط الطاقة.

وقد تمنح إعانات مالية مباشرة على حجم وحدات الإنبعاثات الغازية السامة التي سيقوم المشروع المنشأ بتخفيضها، وذلك لتشجيع هذه المنشآت على القضاء على التلوث.

وبالنسبة للجزائر فقد أحدثت الدولة في سبيل إعانة المنشآت الملوثة للبيئة، الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، بعدما كانت قد عملت بالصندوق الوطني لحماية البيئة، ليتولى منح إعانات مالية للقضاء على التلوث.

ورغم المزايا التي تحققها هذه الإعانات، إلا أنها تنطوي على عيوب لأنها تعد نقيضا لمبدأ الملوث الدافع، وتشجع دخول مؤسسات جديدة للاستثمار في القطاعات الملوثة، والتي تكون لها مصلحة للاستفادة من هذه الإعانات المالية.

وفي الحقيقة فإن الإعانات لا تصلح لوحدها لأن تكون كبديل كامل عن الرسوم كأداة لحماية البيئة، إذ أن أفضل إستراتيجية للكسب البيئي السريع والمستدام هو المزج بين الإعانات والرسوم، لأن الإعانات تساعد على بدء عملية التغيير، أما الرسوم فتضمن استمرارها على المدى الطويل[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 142 حتى 144.

الفرع الثالث: إصدار تراخيص تجارية للتلوث

كبديل عن الرسوم والإعانات يمكن للحكومات أن تتبع منهجا آخر فيما يتعلق بالقواعد الاقتصادية لحماية البيئة، فتستخدم ما يعرف باسم التراخيص التجارية للتلوث، وبموجب هذه الأداة تقوم الحكومة بتحديد كمية معينة من التلوث في منطقة محددة لا يجوز تجاوزها، ثم تقوم بعد ذلك بإصدار تراخيص لهذه الكمية[1]، وعند تحديد حصة كل شركة من التلوث تسمح الحكومة للمنشأة ببيع القدر الذي لم تستغله من الحصة المسموح بها لمنشأة أخرى ترتفع فيها التكلفة الحدية لخفض التلوث.

وهكذا يحدث التخفيف في التلوث بأقل تكلفة، وتصل سوق التراخيص للتوازن عند تساوي ثمن الترخيص مع التكلفة الحدية لخفض التلوث لكل الملوثين، ويمكن ترك حصص التلوث للتجارة فيها بين أو داخل المنشآت، وحينئذ قد تزيد المنشأة انبعاثاتها الغازية من أحد فروعها، إذا خفضته في فرع أخر، كما قد تزيده في سنة وتخفضه في أخرى. ويمكن للمصانع والمنشآت أن تودع هذه التراخيص في البنوك لاستخدامها لاحقا إن اقتضى الأمر ذلك.

وفي بعض الحالات قد تتدخل جماعات البيئة لشراء جزء من هذه التراخيص بهدف القضاء على التلوث.

ولقد بدأ استخدام هذا المنهج، الذي اقترحه اقتصادي البيئة" كنيث بولدنج" سنة 1964 ، في الثمانينات، فعلى سبيل المثال ولغرض وقف استخدام مادة الكلور وفلور وكربون (CFC) التي تستنزف طبقة الأوزون، شرعت سنغافورة سنة 1989 في توزيع تراخيص لإنتاج الكيماويات بأعداد متناقصة كل ثلاثة أشهر، وطرحت بقية التراخيص في مزاد لأعلى سعر، وهي تفعل تقريبا الشيء نفسه بالنسبة للسيارات الجديدة، وذلك للسيطرة على أسطول السيارات الذي تزدحم به المدينة .وفي سنة 1992 كانت تكلفة التراخيص تمثل حوالي ربع ثمن سيارة هوندا سيفيك جديدة، ومع أن هذه التكلفة باهظة، إلا أن سكان سنغافورة قبلوها بدون أي إشكال طالما أن ذلك يجعل الشوارع غير مختنقة بالسيارات.

والواقع أن هذه التراخيص أكثر ملائمة للدول التي حققت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربا الغربية واليابان، إذ تعمل آلية السوق بكفاءة حيث توجد أسواق المال التي يمكن أن تتداول فيها هذه التراخيص، أما في الدول النامية بل والدول حديثة التصنيع، فإن هذه الوسيلة تعد غير ملائمة حيث لا يتوافر لأسواقها آلية ومرونة تسمح بالاعتماد على هذه الوسيلة وأسواق المال لديها ليست بالمستوى الذي يمكن أن تتداول فيه هذه التراخيص.

وذلك هو شأن الجزائر التي لا يسمح بعد مستواها الاقتصادي من اعتماد مثل هذه التراخيص التي تساعد على حماية البيئة من التلوث[2].

---

[1] محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 18.

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 144، 145.

وتتميز التراخيص بأنها أداة فعاله لحماية البيئة، لأنها تمكن الحكومة عندما تستعين بها في السيطرة بإحكام في معدل التلوث، بعكس الرسوم البيئية التي يمكن أن يكون تأثيرها ضعيفا في حالة ما إذا كان سعر الرسم منخفضا، وبالتالي لا يكون ذا تأثير كبير على تكاليف المشروع ومن ثم لا يؤثر بفعالية على حماية البيئة.

وقد يعاب على هذه التراخيص، إمكانية استخدامها كأداة للاحتكار من قبل منشأة ضخمة ذات نفوذ وسيطرة على ثمن التراخيص، فتستطيع تخفيض ثمنها عند شراءها، ثم زيادته عند بيعها، ما يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الحدية على منافسيها .ومن الممكن أيضا أن تنخرط المنشآت في المضاربة على الحصص في سوق التراخيص، ويكون ذلك على حساب الاستثمار في شراء معدات مكافحة التلوث .وسوف يتوقف مدى اللجوء إلى استخدام هذه التراخيص على تكاليف القضاء على التلوث التي تتحملها المنشآت، فلما تكون هذه التكاليف قليلة فإن المنشآت ستفضل التخلص من الملوثات بطرقها الخاصة، أما عندما تكون التكاليف كبيرة فإن المنشآت حينئذ ستفضل في هذه الحالة شراء التراخيص التجارية من أجل القضاء على التلوث، وبدافع الانخفاض النسبي للتكاليف.

الفرع الرابع: إبرام اتفاقات تفاوضية

لقد لاحظنا أن القواعد السابقة تتفق فيما بينها في أنها تفرض على الأفراد والمنشآت من قبل السلطة المختصة أو الحكومة، وليس للأفراد سوى الامتثال، ورغم ذلك فإن هناك قاعدة أخرى يتم من خلالها التوصل بطريقة رضائية بين الأطراف المعنية إلى قيام المنشآت باتخاذ التدابير اللازمة والضرورية لحماية البيئة من التلوث، هي إبرام اتفاق تفاوضي الذي يتمثل في الإقناع المعنوي للمنشآت بخفض ملوثتها بطريقة إرادية تطوعية من خلال تفاهمها مع الحكومة، وتقديم التزامات بخفض التلوث لمستوى محدد في خلال فترة.

وتتميز هذه الأداة بانخفاض التكلفة التي تتحملها الحكومة في سبيل تنفيذها، وانخفاض مستوى الرقابة على المنشآت حيث أنه التزام أدبي بأخلاقيات البيئة، ولا يوجد أي عقاب للمنشآت غير الملتزمة، ولكنها تعتمد بصفة رئيسية على توفر درجة عالية من وعي المنتجين.

واستخدام هذه القاعدة كأداة من أدوات قواعد حماية البيئة يختلف من دولة إلى أخرى، وفي داخل الدولة الواحدة من وقت إلى آخر .إلا أنه يمكن القول بأن هذه الوسيلة وجدت رواجا كبيرا في الدول الأوروبية، وبصفة خاصة في هولندا وألمانيا وبصورة أقل كثافة في النمسا والدانمرك .وتغطي هذه الاتفاقات مختلف المجالات كتخفيض الانبعاثات الغازية وإعادة استخدام القمامة والتخلص من المواد الخطرة.

فلقد عقدت هولندا أكثر من 107 اتفاقا في العشرين عاما الأخيرة، وذلك في مقابل 93 اتفاقا عقدتها ألمانيا، و20 في النمسا، و 16 في الدانمرك و11 في ايطاليا.

وقد تبنت الجزائر مؤخرا هذا الأسلوب الحديث، وذلك في القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وذلك في المادة 59 منه التي نصت على إمكانية إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و/أو الجماعات المحلية والمتعاملين والشركاء الاقتصاديين للقيام بأعمال وبرامج بيئية تحدد انطلاقا من المخططات التوجيهية وخطط التهيئة لمدة معينة[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 146، 147.

أما كيفيات إبرام مثل هذه العقود فقد أحال المشرع الجزائري ذلك إلى المرسوم التنظيمي الذي لم يصدر بعد.
ومع ذلك تعد الاتفاقات التفاوضية من أقل الوسائل فاعلية، فالقليل فقط من الاتفاقات التي عقدت صادفت النجاح، ويمكن أن نرجع فشل معظم تلك الاتفاقات إلى الاختلاف والتباين فيما بين المنتجين من حيث طبيعة واختلاف نوعية النشاط أو الإنتاج، الأمر الذي يتطلب معه وجود تباين في النصوص والالتزامات المطبقة على كل منتج.
ورغم ذلك فإن هذه القاعدة تصلح كقاعدة مكملة للقواعد الأخرى من أجل حماية البيئة، ولا يمكن اعتبارها القاعدة الوحيدة لذلك.

الفرع الخامس: استخدام العلامات البيئية

تستخدم العلامات البيئية لتقديم معلومات حول التأثيرات البيئية التي تتعلق بإنتاج أو استخدام المنتج، وهي تعتبر أداة اختيارية عادة، ولكن يحتمل أن تكون إجبارية في بعض الحالات، كبعض المكونات السامة التي تتطلب أن يشار إليها على عبوة المنتج، وتعد العلامة البيئية عامل تنافسي هام في بعض القطاعات، ويقصد بالعلامة البيئية قواعد السياسة المسهلة، التي تضمن للجمهور أن المنتجات قد استوفت المقاييس البيئية الدنيا، فهي تيسر إعلام الجمهور وترفع من دور المستهلك، فأساس العلامة البيئية هو أن المستهلك له حق الخيار بكل حرية ويقين في شراء أي منتج، تساعده في ذلك العلامة التي يحملها ذلك المنتج وهناك مجموعتان من العلامات البيئية، فهناك علامات خاصة بالمنتج وعلامات خاصة بالتعبئة.
كما يوجد العديد من البرامج المختلفة للعلامات البيئية، التي تمنح من قبل الحكومات والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، لكنها تندرج كلها تحت ثلاث أنواع رئيسية من العلامات طبقا للمقاييس التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بجنيف (ISO).
وهذه الأنواع الثلاثة هي
العلامات من النوع الأول :هي علامات تعطى لأفضل المنتجات، التي تحترم البيئة أكثر، طوال كامل دورة حياتها، وذلك بعد مقارنتها مع المنتجات الأخرى من نفس النوع، وتتولى المنظمات المستقلة تحديد المعايير التي يكون إعمالها محل مراقبة من خلال شهادة المطابقة أو المراجعة البيئية.
ويفرض مثل هذا الأسلوب المستخدم لتصنيف المنتجات، أحيانا اتخاذ قرارات صعبة، فلنفرض مثلا انه علينا أن نقارن ما بين منتجين متشابهين، أحدهما يلوث الجو والثاني يلوث الماء، فأي منهما سنختاره ؟
العلامات من النوع الثاني :تحتوي على إعلانات بيئية تتعلق بالمنتجات المعدة منقبل المصنعين أو الموردين أو الموزعين، أو أي طرف من المحتمل أن يستفيد من ادعاء أن المنتج متوافق بيئيا .ولا تخضع هذه العلامات إلى رقابة مستقلة ولا تستوجب استخدام معيار مقبول أو مقرر مسبقا كأدلة مرجعية، وما يؤدي بنا إلى القول أن مثل هذا النوع يعد أقل الأنواع الثلاثة للعلامات البيئية إفادة، هو كونه يحتوي على أقل المعلومات .ومن العلامات البيئية التي تنتمي إلى النوع الثاني، تلك العلامات التي تشير لكن دون أن تحدد معنى ذلك .إلى أن المنتج قابل للتحلل الحيوي [1](Biodégradable).

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 148 حتى 150.

العلامات من النوع الثالث :هي عبارة عن قوائم معلومات شاملة تسجل التأثيرات البيئة للمنتج طوال دورة حياته .وهي تشبه العلامات الغذائية الموضوعة على المواد الغذائية، التي تحدد بالتفصيل محتويات المادة الغذائية من السكر أو الفيتامين .ويمكن للقطاع الصناعي أن يقوم بوضع فئات المعلومات ويتحقق من البيانات المعطاة .ولكن خلافا للنوع الأول فهذا النوع من العلامات لا يحكم على المنتجات، بل يترك تلك المهمة إلى المستهلكين .لذلك لا يتطلب هذا النوع سوى الإفصاح عن المعلومات، حيث لا يشترط مقياس محدد يجب أن يستوفى من أجل التأهيل لهذا النوع من العلامات.

هناك العديد من الحكومات وجماعات أنصار البيئة التي تشجع العلامة البيئية، وتهدف من وراء ذلك إلى حث المنتجين للتركيز على تحسين نوعية منتجاتهم بيئيا من ناحية، كما تهدف إلى زيادة الإدراك والوعي لدى المستهلكين بأهمية الحفاظ على البيئة وخلق الانطباع لديهم بذلك، ما قد يدفعهم إلى تغيير أنماط استهلاكهم واختيار المنتجات التي تعد صديقة للبيئة .ولا شك أن هذا الهدف قد يدفع المنتجين في ظل مبدئي المنافسة وسيادة المستهلك إلى تغييرات في أساليب الإنتاج.

إلا أنه في الوقت نفسه تواجه العلامة البيئية العديد من التحديات بسبب الجدل حول ادعاءات التضليل والعلامات غير المقيدة، والتصديق على الضمان الخاطئ، والمنافسة غير العادلة والاهتمامات بنظام الاستهلاك الأخضر، ومدى ملائمة العلامة لكل المنتجات والصعوبات المنهجية.

ولا وجود لمثل هذه العلامات في السياسة الوطنية التي اعتمدتها الجزائر لتنمية اقتصادها مع حماية البيئة.

الفرع السادس: استخدام مخططات الشهادة البيئية

تعمل مخططات الشهادة على تقييم الإدارة والسياسة الإجمالية للمنشأة تجاه البيئة، فعلى خلاف العلامات البيئية، تقدم هذه المخططات معلومات عن الآثار البيئية للنشاط الكامل للمنشأة، وليس تلك التي ترتبط بالمنتج بصفة خاصة.

وعادة تكون أدلة ومبادئ هذه المخططات مرنة التفسير من قبل المنشأة طالبة الشهادة بشكل يجعل النزاع بشأنها قليل بصفة عامة مقارنة بالعلامات البيئية، فتعد الشهادة البيئية نوع من تحليل دورة الحياة للمنشأة.

وتعد مخططات الشهادة عظيمة الفائدة، حيث أنها توفر الحاجة إلى وضع المعايير وتصنيف المنتجات، الذي يستهلك الوقت وله تكلفة عالية .وهناك نوعان من مخططات الشهادة هما:

أولا مخططات الشهادة البيئة العامة

هي تلك المخططات التي يمكن تطبيقها على أي قطاع صناعي، وعلى المستوى الدولي يوجد مخطط شهادة بيئية عامة يعرف بالأيزو 14001 أو مقياس نظام الإدارة البيئية(SME) الصادر عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي .ويعتبر مقياس الأيزو 14001 العام أداة إدارية تساعد المنشآت على أن تتبع وتفهم وتحسن طرق إدارة البيئة إذ لا يتطلب هذا المقياس متطلبات أداء بيئية محددة، حيث يجب على المنشآت أن تستخدم تقنيات الإدارة البيئة العامة، ولا يجب أن تستخدم قواعد أو مداخل وتقنيات بيئية خاصة .لذلك لا تحتاج المنشآت إلى استخدام مراجع مستقلة، حيث يمكنها التصديق الذاتي للإذعان للمقياس، ومقياس الأيزو 14001 لا يسمح أن تسوق شهادته على علامات المنتج

ثانيا مخططات الشهادة البيئية محددة القطاع

هي المخططات التي تنطبق فقط على المنشآت ضمن الصناعة المحددة، ويقدم التركيز الصناعي الأكثر دقة أدلة أكثر تفصيلا وتحديدا للمنشآت، ما يعطي ضمان عظيم للمستهلكين بأن المنشأة المصدق لها تراعي تأثيراتها البيئية بشكل سليم .ورغم وجود العديد من البرامج المحددة القطاع، تعتمد على الأيزو 14001 أو تتوافق معه، إلا أن برامج الشهادة محددة القطاع تنصب ليس فقط على كفاءة نظم الإدارة البيئية للمنشأة، بل أيضا على فعالية الأهداف والقواعد البيئية التي تمارسها، فمثلا مخطط، الإدارة والمراجعة البيئية للإتحاد الأوروبي (EMAS) قد صمم ليكون متوافق مع الأيزو 14001 ، لكنه يتضمن تدابير إضافية أكثر صرامة، فكان يتطلب دراسة مبدئية لمدى التأثير على البيئة .وتتضمن أغلب المقاييس محددة القطاع لجان وطنية من الشركاء، التي تطور التفسيرات على المستوى الوطني .وبهذه الطريقة تكون تدابير دولة ما مصممة لتتلاءم مع خصائصها الاقتصادية والثقافية والبيئية الفريدة، لذلك تقيد حرية المنشآت في تصميم مقياس معرف ذاتيا بشكل ضعيف .ويتم تطوير مخططات الشهادة محددة القطاع من خلال اتحادات الصناعة أو من خلال المنظمات غير الحكومية، حيث تمنح الشهادة إذا وجد المراجع أن المنشأة تفي بروح المبادئ والأدلة[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 150 إلى 153.

المطلب الثاني: القواعد البيئية القانونية.

تتمثل القواعد البيئية القانونية في مجموعة القواعد المباشرة، التي تهدف إلى السيطرة على الملوثين من خلال التحكم في المستهلكين لضمان حسن استخدام الموارد الطبيعية، وهي تواجد على المستوى الدولي والوطني.

الفرع الأول: القواعد الدولية.

والتي تمثل الإطار الذي تضعه المنظمات الدولية عند وضع المقاييس والمستويات البيئية الوطنية.

أولا: القواعد الدولية الحكومية.

بدأ اهتمام المنظمات الحكومية المتخصصة بوضع قواعد لحماية البيئة – والتي لم تكن داخلة في اختصاصها– في نهاية الستينات وبداية السبعينات، بحكم أن تاريخ إنشاها يرجع إلى الأربعينيات، وحداثة قواعد حماية البيئة. وفيما يلي سنعرج على القواعد الدولية البيئية التي سنتها أهم المنظمات الدولية الحكومية:

1. القواعد الدولية لحماية العمال من المخاطر البيئية.

رغم أن اهتمام المنظمة الدولية للعمل ببيئة العمل والعمال بحكم وظائفها وتخصصها يرجع إلى 1919 تاريخ إنشائها، إلا أن نشاطها اتجه بداية السبعينات نحو وضع قواعد دولية في شكل اتفاقات أو توصيات لمؤتمر العمل الدولي لحماية العمال ضد المخاطر البيئية بصفة عامة كالتلوث والضوضاء والإهتزازات، والتعاون الفني والبحثي في هذا المجال. ومن أهمها:

– اتفاقية حماية العمال من الأخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والإهتزازات سنة 1977.

– الإتفاقية الخاصة بالشعوب الأصلية والقبلية في الدول المستقلة رقم 169 سنة 1989.

– التوصية الخاصة بحماية العمال من الأشعة النووية.

– التوصية الخاصة بحماية العمال ضد المخاطر المهنية بسبب التعرض لتلوث الهواء والضوضاء والإهتزازات[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 116.

2. القواعد الدولية لحماية البيئة من أنشطة الطيران المدني.

تساهم المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO) المكلفة أساسا بضمان تطوير الطيران المدني الدولي بأمان وكفاءة وانتظام في حماية البيئة من التلوث الناجم عن محركات الطائرات والتحكم فيه. إذ قامت بعقد المؤتمر العالمي الأول للطيران المدني والبيئة بجنيف في 17 و 18 مارس 2005 ومن أهدافه:

– تبادل الآراء والخبرات والتعاون في تحديد مقاييس[1] الإصدارات البيئية، كإصدار بعض المقاييس بالنسبة لطبيعة الوقود المستخدم في الطائرات ونسبة الإصدارات الملوثة، كغاز ثاني أكسيد الكربون، وأيضا تحديد مقاييس خاصة بنسبة الإزعاج والضوضاء الناتج عن الطائرات.

– تعزيز التعاون واتخاذ القرارات بشفافية وتنفيذ الحلول التي تؤدي إلى تطوير أفضل للبيئة.

– إثارة المشاعر والعواطف لزيادة التعاون بين النقل الجوي والبيئة مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة بينهما.

– تشجيع إصدار نظام إدارة بيئي معقول للطيران المدني.

– الإقرار بضرورة استخدام أفضل تكنولوجيا متاحة في صناعة الطائرات آخذا في الإعتبار الجدوى الفنية والاقتصادية لتحقيق أفضل مزايا للبيئة.

3. القواعد البيئية الدولية الخاصة بالتغذية والزراعة:

عملت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) منذ نشأتها على الإهتمام بالبيئة وحماية عناصرها باعتباره موضوعا من صميم اختصاصها ومن أولى مهامها، لذا خصصت في خطة العمل الخاصة بالتغذية، الفصل الثالث منها للقواعد البيئية، إذ أكدت على تصدي القواعد البيئية للأسباب الرئيسية للتغيرات البيئية التي تؤثر على الصحة والأغذية والتغذية. ومنها قاعدة المقاييس الدولية المتعلقة بحماية المياه، التربة والأغذية من التلوث للمساعدة في الحفاظ عليها، وتم النص على هذه المقاييس في العديد من الاتفاقات الدولية التي أبرمتها المنظمة:

– اتفاقية روما الدولية لسنة 1951 بشأن حماية النبات والتي دخلت حيز النفاذ سنة 1952.

– اتفاقية روما لسنة 1956 بشأن حماية النبات في الإقليم الباسيفيكي والآسيوي.

– إتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث لسنة 1976 ، والتي أعدت تحت إشرافها، وبعد ذلك تبناها برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2].(PNUE)

---

[1] أصبحت الدقة الفائقة التي تتسم بها الاجراءات والنظم ممكنة بفضل قواعد مقبولة عالميا وتعرف باسم "القواعد القياسية والتوصيات الدولية" وتشمل جميع الجوانب الفنية والتشغيلية للطيران المدني الدولي، مثل السلامة الجوية، واجازة العاملين، وتشغيل الطائرات، والمطارات، وخدمات الحركة الجوية، والتحقيق في الحوادث، **والمسائل البيئية**. ولولا هذه القواعد القياسية والتوصيات الدولية لاتسم نظام الطيران في أفضل الحالات بالفوضى، وفي أسوأها بانعدام الأمان. ***الموقع الرسمي للإيكاو: إعداد القواعد القياسية في الإيكاو***

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 117، 118.

4. القواعد الدولية الصحية.

استطاعت المنظمة العالمية للصحة مواكبة الجهود الدولية المبذولة في مجال حماية البيئة بمعناها الواسع، وذلك استنادا إلى نص المادة 2 فقرة ط، التي تنص على أنها تسعى كلما اقتضى الأمر لتطوير وتحسين التغذية والإسكان والصحة وظروف العمل وغيرها من الجوانب الصحية للبيئة، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، واستنادا إلى الصلاحية التي منحتها المنظمة للجمعية العامة من تبني وتطوير الاتفاقات الدولية بشأن المسائل التي تدخل ضمن اختصاصها.

واهتمت هذه المنظمة بتقييم الآثار الصحية لعوامل التلوث والمخاطر البيئية الأخرى في الهواء والماء والتربة والغذاء وبيئة العمل، وبوضع القواعد البيئية التي توضح الحدود القصوى لتعرض الإنسان لهذه الملوثات، حيث قامت بنشر المقاييس الدولية لمياه الشرب سنة 1958 ، وتم مراجعتها في سنتي 1963 و 1971، والمتضمنة خمسة مؤشرات نوعية هي الملوثات الحيوية، والملوثات الإشعاعية، والمواد السامة، وبعض المواد الكيميائية التي تؤثر في صحة الإنسان والخصائص المقبولة للمياه.، كما وضعت مقاييس لنوعية الهواء سنة 1960 ، وتساعد المنظمة العالمية للصحة الدول في وضع المقاييس الوطنية لحماية البيئة وإعداد برامج مكافحة التلوث وتقييم فعالية هذه البرامج.

5. القواعد الدولية للملاحة البحرية.

تعد المنظمة الدولية للملاحة البحرية جهاز الأمم المتحدة المتخصص والمسؤول عن تحسين سلامة الملاحة ومنع التلوث الناتج عن السفن، وتقوم بوضع القواعد الدولية لحماية الوسط البحري من التلوث عن طريق القرارات التي تصدرها المنظمة، أو من خلال الملاحق والبرتوكولات التي تلحق بالاتفاقات الدولية بعد الموافقة عليها من الدول الأعضاء، ومن أهدافها:

- العمل على تحسين الأمان في البحار.
- مكافحة التلوث البحري.
- إرساء نظام لتعويض الأشخاص الذين يتكبدون خسائر مالية بسبب التلوث البحري.
- تأسيس نظام دولي لنداءات الاستغاثة وعمليات البحث والانقاذ.

6. القواعد الدولية للطاقة الذرية.

اهتمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالبيئة حيث وضعت القواعد الدولية للحماية من الإشعاع وأخطار التلوث النووي، وقد قامت الوكالة بوضع دليل الأمان للمفاعلات النووية، بوضع الشروط الواجب توفرها في المفاعل حتى يمكن استغلاله بدون مخاطر، والاحتياطات عند معالجة المخلفات المشعة. وتهدف الوكالة إلى تشجيع الاستخدامات المأمونة والسليمة للطاقة الذرية مع توقي استخدامها المدمر. وأن يكون المحفل العالمي لتقاسم المعارف والتقنيات النووية بين الدول الصناعية والنامية على حد سواء[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 119 إلى 121.

ثانيا: القواعد الدولية غير الحكومية.

1. القواعد البيئية للتوحيد القياسي (ISO):

عملت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي[1] منذ نشأتها سنة 1947 على تسهيل التعاون وتوحيد المقاييس الصناعية على المستوى الدولي، حيث تهدف إلى تسهيل عمليات التبادل الدولي للسلع والخدمات، وتطوير التعاون في مجالات التنمية والعلوم والتكنولوجيا والاقتصاد، كما عملت على نشر مقاييس ذات طابع بيئي وأخرى ذات طابع عام كتلك المتعلقة بالإدارة، وكذا عائلة إيزو 9000 المتعلقة بمقاييس إدارة الجودة، وتعد النموذج المعروف أكثر عالميا.

فيما يخص البيئة، قامت هذه المنظمة بوضع المواصفات القياسية العالمية للإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي، من خلال ما يعرف بمقاييس الايزو 14000، وتعرف هذه السلسلة بأنها مجموعة المواصفات القياسية التي تعطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج و تقييم الأداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج بيئيا . وبالتالي فما هي إلا مجموعة من نظم الإدارة البيئية، التي تهدف تحقيق المزيد من التطوير والتحسين في نظام حماية البيئة وذلك بالتوازن مع احتياجات البيئة الاقتصادية.

2. الاتحاد العالمي للطبيعة(UICN):

أنشئ سنة 1948 بفونتن بلو بفرنسا بمبادرة من الحكومة الفرنسية واتخذ من سويسرا مقرا له، بهدف تنمية موارد البيئة الحية واستخدامها المعزز، ويضم في عضويته أكثر من 450 عضوا، من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أكثر من 100 دولة، وتضم لجانبها أكثر من 700 خبير في مجالات الأنواع المهددة بالانقراض والمناطق المحمية وعلم البيئة والتخطيط البيئي والسياسية البيئية والقانون والإدارة والتربية البيئية.

ولقد لعب الاتحاد دورا أساسيا في إعداد أكبر الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال الاتفاقية بشأن التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، كما يعد هذا الاتحاد أول من أعد الميثاق العالمي للطبيعة الذي اعتمد في أكتوبر 1982 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما عن أهداف الاتحاد فيمكن إجمالها فيما يلي:

تقييم حالة الموارد الطبيعية في العالم وتطورها.

إعداد القواعد الخاصة بالمحافظة على البيئة من خلال الإستراتيجية العالمية للصيانة وإستراتيجية العناية بالأرض.

تشجيع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لاعتماد هذه القواعد[2].

---

[1] هي منظمة غير حكومية، تجمع هيئات تقييس وطنية ل 100 دولة، بما يعادل هيئة لكل دولة، وكذا ممثلي المنظمات الدولية الكبرى، لها كهدف مراعاة تطور التقييس والنشاطات الملحقة في العالم وذلك من أجل تسهيل التبادلات وتطوير التعاون في المجال الفكري، العلمي ،التقني والاقتصادي

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 122 إلى 124.

3. الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)

أنشئ سنة 1961 ويعد من المنظمات غير الحكومية المعروفة في كافة أنحاء العالم، وذلك بفضل شعاره " الباندا الكبير "الذي هومن الحيوانات النادرة، ومن أهداف الصندوق جمع وتسيير وتقديم دعم مالي للحفاظ على البيئة الطبيعية الحيوانية والنباتية، المناظر الطبيعية، الماء، التربة، الهواء، والموارد الطبيعية الأخرى على المستوى العالمي، كما يساهم في إيجاد التوعية بالمخاطر التي تهدد البيئة، ويعزز الصندوق برامجه المستندة إلى قواعد بيئية سليمة بالتعاون مع الاتحاد العالمي لحماية للطبيعة.

ومنذ أنشئ الصندوق العالمي للطبيعة فقد أوجد قنوات تمويلية لأكثر من ألفين مشروع في أكثر من 130 دولة، كانت بمثابة عامل يساعد للبدء بأنشطة للمحافظة على البيئة. وفي إطار القانون الدولي، فقد تدخل الصندوق خاصة لضمان تطبيق القواعد البيئة الموجودة، حيث اهتم بالنفاذ الفعال لعدة اتفاقات دولية كاتفاقية واشنطون بشأن التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، كما لعب الصندوق دور أساسي، إلى جانب الاتحاد العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية العالمية للصيانة لسنة 1980 وإستراتيجية العناية بالأرض لسنة 1991.

هذه إذن أهم المنظمات ذات الصلة بالبيئة، وعلى الرغم من تباين هذه الأخيرة من حيث أهدافها، وتفاوتها من حيث كمية ونوعية البرامج والنشاطات التي تؤديها، إلا أنها تشترك فيما بينها في العمل على توعية المواطنين بأهمية البيئة وضرورة اعتماد القواعد التي تكفل حمايتها وتشجيعهم على المشاركة في تنفيذ أهدافها.

وتجدر الإشارة هنا، أن المنظمات غير الحكومية تمارس الآن نفوذا مباشرا وقويا، في مجال واسع من المفاوضات والمؤسسات الدولية، فمؤتمرات الأمم المتحدة والجلسات التي يتم التفاوض بشأن الاتفاقات البيئية يحضرها بانتظام أعداد من المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم، فالمؤسسات الدولية مثل لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، تمثل موضوعا بالغ الاهتمام لاهتمام المنظمات غير الحكومية[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 125، 126.

الفرع الثاني: القواعد الوطنية.

والتي تتمثل داخليا تتمثل في مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف تحديد سلوكيات المواطنين، وتوجيهها نحو الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، والارتقاء بالخدمات البيئية المتاحة للمجتمع.

أولا مراعاة المقاييس البيئية

تلك المقاييس التي يشترط توافرها في المنتجات سواء في المواد المكونة لها، أو أساليب إنتاجها، أو تعبئتها وطريقة تغليفها، أو في تحديد كميات الملوثات الناتجة أثناء الإنتاج وكيفية التعامل معها .حيث لا تعطي هذه القواعد للملوث أية بدائل، فإما أن يتوافق مع اللوائح والتنظيمات، أو يواجه عقوبات قضائية وإدارية، والتي قد تصل في أقصى صورها إلى حظر ممارسة أنشطة محلية معينة، أو عدم السماح بدخول سلع معينة لا تتماشى مع المقاييس المطبقة .وتصنف المقاييس البيئية إلى ما يلي:

أ –مقاييس المنتجات

تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استخدام أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه من مواد مضرة، أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي .وقد تطبق الدول هذه المقاييس على منتجاتها، أو وارداتها من سلع الدول الأخرى أو تتشدد في تطبيقها ضد سلع ومنتجات الدول التي يعرف عنها التراخي والتساهل في تطبيق هذه القواعد. وتقوم هذه المقاييس بتحديد ووصف:

– الخصائص الكيمائية والطبيعية للسلعة، خاصة التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة.

– قواعد التعبئة والتغليف والتلوين وعرض السلعة بطريقة تكفل سهولة التعرف على المنتج.

– الحد المسموح به من الانبعاثات أو المخلفات ومن السميات أو الكيماويات في المنتجات.

– كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير أو الاستخدام مرة أخرى، أي أن هذه المقاييس قد تحكم تداول السلعة من إنتاجها إلى استهلاكها.

ب مقاييس عمليات الإنتاج

تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق الواجب مراعاتها في عمليات الإنتاج، كنوع التكنولوجيا والآلات المستخدمة ومدى ملائمتها... كما تشتمل على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

ج مقاييس الانبعاث

تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، لذا يجب استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث. وتطبق مقاييس الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 127 إلى 129.

د مقاييس نوعية البيئة

تعين الحد الأقصى من تلوث البيئة بما يحافظ على العناصر الأساسية لها، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الآخر بالسلع الاستهلاكية، وتعد مقاييس عامة تصف حالة البيئة. وكل هذه المقاييس تتبع المنتج طوال دورة حياته ابتداء من استخراج المادة الخام حتى الانتهاء من التصنيع والنقل والتجارة والبيع والاستخدام وانتهاء بالتخلص منها.

لقد انتشر استعمال هذه المقاييس في عدد كبير من الدول كأداة فعالة للوقاية من المساس بالبيئة، ولذلك تم تكريسها في قوانين عدة دول منها الجزائر، لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا أن المشرع الجزائري أدخل فقط مقاييس الانبعاث في النظام القانوني الجزائري وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 138/06[1]، أما المقاييس الأخرى فلم نجد لها أثر.

ثانيا إجراء دراسة حول مدى التأثير على البيئة

تعد دراسة مدى التأثير على البيئة في الكثير من دول العالم أداة من أهم الأدوات البيئية التي تهدف إلى اعتبار المعطيات البيئية في مضمونها الواسع أو الضيق ضمن المشروعات التنموية بصفة عامة والمشاريع الصناعية قبل إنجازها بصفة خاصة.

وتعرف على أنها "تتمثل في تحديد وتنظيم وتقييم التأثيرات الفيزيائية والإيكولوجية والجمالية والاجتماعية، والثقافية لتجهيز أو لقرار ذي صبغة فنية أو اقتصادية أو سياسية، هذه التأثيرات مباشرة كانت أو غير مباشرة يجب أن يقع اعتبارها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

فدراسة مدى التأثير على البيئة من الناحية القانونية هي ":إجراء إداري مسبق لقرار إنجاز منشأة أو وضع موضع التنفيذ مخطط التهيئة الذي يهدف إلى تحديد قبول آثار نشاط المنشأة أو تنفيذ المخطط على البيئة".

وتنبع أهمية إجراء دراسة مدى التأثير على البيئة من أنها تمثل واحدة من أهم الأدوات البيئية التي تسمح بتقييم الخطر المحتمل الوقوع على البيئة، والمصالح الواجب الدفاع عنها في كل قرار تنموي، مما يسمح باتخاذ القرارات العقلانية.

فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج، وتسعى معظم الدول الآن إلى تقييم الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البيئة، وأصبحت هذه التقييمات هي القاعدة العامة[2].

ونظرا لصعوبة التقييم، يمكن أن يولد تحيزا ضد مشاريع البيئة، و بوجه خاص فإن التقنيات النمطية لتحليل المشاريع تميل إلى تعزيز قدر من قصر النظر لدى صانعي القرار في الحكومات، و يقوم التبرير الاقتصادي للمشاريع و السياسات على المقارنة بين المنافع والتكاليف، حتى و لو تم التنبؤ بدقة بآثار المشاريع ، فإن

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 138/06 المنظم لانبعاث الغاز والدخان والبخار والجزيئات السائلة أو الصلبة في الجو وكذا الشروط التي تتم فيها مراقبتها. الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 16 أبريل 2006، الصفحة 13.

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 130، 131.

لتحليل تكلفة المنفعة نقائص شديدة ، لأن من الضروري إصدار أحكام قيمية هامة بشأن الآثار طويلة الأمد لنزع الغابات مثلا ، أو الانقراض العاجل لنوع ما من الحيوانات.

فلا تزال معرفة العلاقة بين النشاط البشري والعمليات الإيكولوجية معرفة جزئية، بالإضافة إلى ذلك قد تكون هذه العلاقة غير متواصلة، بمعنى أنه عندما يكون نظام بيئي مستنفذا، فإنه قد يتدهور بشكل لا عودة فيه وفي وقت لم يكن ممكنا التنبؤ به.

غير أن عدم اليقين لا يعتبر مبررا للتراخي عن إجراء دراسات حول مدى التأثير على البيئة للمشروعات، و التي ستسمح بتقييم احتمال وقوع الضرر، من أجل الاتخاذ الفوري لتدابير الحيطة الموجهة لتفادي نتائجها أو الحد منها .فتبعا لنتائج الدراسة يتقرر مدى ضرورة اتخاذ تلك التدابير، فإذا كانت هناك دلائل أو قرائن تسمح بمعرفة أن النشاط التنموي يمثل تهديدا حقيقيا للبيئة، فالدراسة تسمح بتبرير تبني تدابير المحافظة على نوعية البيئة.

ولقد أدخل المشرع الجزائري إجراء دراسة مدى التأثير على البيئة في النظام القانوني الجزائري كأداة فعالة للوقاية من المساس بالبيئة، وقد حدد القانون 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1] الأشغال والمشاريع التي تخضع لدراسة مدى التأثير، والتي تتمثل طبقا للمادة 15 منه في " مشاريع التنمية والهياكل والمنشآت الثابتة والمصانع والأعمال الفنية الأخرى، وكل الأعمال وبرامج البناء والتهيئة، التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة فورا أو لاحقا، على البيئة، لاسيما على الأنواع والموارد والأوساط والفضاءات الطبيعية والتوازنات الايكولوجية وكذلك على إطار ونوعية المعيشة."

أما كيفيات تطبيق هذه المادة فقد أحال المشرع ذلك إلى المرسوم التنفيذي رقم .145/07 المحدد لمجال تطبيق محتوى وكيفيات المصادقة على دراسة موجز التأثير على البيئة[2]، المعدل.

ولا يزال هذا الإجراء البيئي في مرحلة التطور و ثمة قدر كبير من البحوث في هذا الصدد، ذلك أن البنك العالمي اضطلع ببحث أثر إدماج قضايا مثل التنوع البيولوجي، وتغيير المناخ في السياسات القطاعية للزراعة والطاقة والنقل والبنية السياسية.

ويبين إحصاء الأمم المتحدة أن البنك العالمي هو الوحيد من بين 30 وكالة أو مؤسسة دولية الذي قام بإجراء تقييم حقيقي لتأثير المشاريع على البيئة، و ذلك ابتداء من 1989.

ثالثا فرض جزاءات

استخدام الجزاء القانوني من أجل إرغام الأفراد والمنشآت على إتباع قاعدة بيئية فعالة، فقد تفرض السلطات جزاء قانونيا يتمثل في الغرامة أو الحبس أو الاثنين معا، في حالة ما مخالفة النصوص القانونية بغرض المحافظة على البيئة، ولا بد أن يكون الجزاء القانوني صارما وفعالا[3].

---

[1] الجريدة الرسمية عدد 43 مؤرخة في 20 يوليو 2003، الصفحة 6

[2] الجريدة الرسمية عدد 34 مؤرخة في 22 مايو 2007، الصفحة 92

[3] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 133، 134.

ولقد نص المشرع الجزائري في القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على جزاءات من أجل حماية الموارد الطبيعية الجزائرية بما فيها الماء والهواء والحيوانات وذلك في الفصل الأول من الباب السادس منه.

رابعا فرض آلية التعويض

يشار أكثر فأكثر في القوانين المتعلقة بحماية البيئة إلى آلية التعويض، وهو يعد اعتراف بالفشل، لأن ما يكون موضوعا لتعويض اقتصادي ومالي أو نقدي يكون حتما قد تعرض لدمار غير قابل للإصلاح.

فلا يمكننا استبدال وسط طبيعي أو فصيلة من الحيوانات قد تعرضت للانقراض، فهنا نجعل الملوث يتحمل نتائج التلوث الذي لا يمكن إصلاحه .واستلهمت هذه الآلية مباشرة من ميكانيزمات الإصلاح في قواعد المسؤولية التي لا تتلاءم مع الضرر الإيكولوجي، وعادة ما يقترن التعويض المالي ببعض تدابير الترخيص، كإعادة المحاجر إلى حالتها المقررة في قرار الترخيص بالاستغلال.

وقد كرّس القانون الجزائري المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة آلية التعويض، بالنص على أن دراسات مدى التأثير على البيئة تتضمن التدابير المقررة لتعويض العواقب المضرة بالبيئة.

غير أن هذه الآلية المستلهمة من انشغالات ذات طابع اقتصادي، التي تسعى إلىتقييم الخطر المحتمل الوقوع، تم النظر إليها بصرامة كهدف مضر، فهي تعد بمثابة أسلوب لشراء حق التلوث.

و مهما يكن تبقى هذه الآلية مهمة جدا، لكونها تجعل الملوثين يدركون آثار نشاطاتهم على البيئة، بتحملهم العبء المالي لهذا التلوث مذكرا إياهم بأن الموارد الطبيعية محدودة و ليست سلعة حرة تتوافر بكميات لا نهائية.

إلى جانب القواعد القانونية لحماية البيئة التي تعد أحد جوانب السياسة القانونية للدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحد من التلوث وحماية صحة الإنسان وسائر الكائنات الحية الأخرى، لدينا القواعد الاقتصادية ، التي تواجه بدورها المشاكل البيئية[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، ص 135، 136.

المبحث الثاني: مظاهر تأثير القواعد البيئية على التجارة.

تؤثر القواعد البيئية على التجارة وذلك من خلال التكاليف اللازمة للحفاظ على البيئة، والتي عادة ما يكون اختلافها سببا في إعادة توطين الصناعات كثيفة التلوث للبيئة فيما يعرف بمناطق مأوى التلوث (المطلب الأول)، كما أن لها تأثير على القدرة التنافسية للدولة، فالدولة التي تفرض رقابة بيئية صارمة، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرتها التنافسية ، (المطلب الثاني).

المطلب الأول: توطين الصناعات الملوثة للبيئة.

يؤدي تبني دولة ما لقواعد بيئية صارمة إلى زيادة حجم تكاليف الإنتاج، ما يدفع المستثمرين إلى اتخاذ قرار بإعادة توطين مشروعاتهم الصناعية في دول تتبنى قواعد بيئية أقل صرامة، حتى تصبح أقل تكلفة، وتتضاعف بذلك أرباحهم المستقبلية، ما يدل على أن نوعية القواعد البيئية في هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من الدول ذات القواعد البيئية الصارمة إلى الدول ذات القواعد البيئية الضعيفة.

وحيث إن القواعد البيئية ضعيفة نسبيا في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، فقد يؤدي ذلك إلى انتقال الصناعات الملوثة إليها، هذا فضلا عن كون الدول النامية ذاتها قد تقلل عن قصد من قيمة البيئة لجذب استثمارات جديدة، وهو ما قد يسبب تلوثا مفرطا فيها، لأنها ستمتص جزءا من التكاليف الاجتماعية للتلوث في الدول المتقدمة، وذلك من جراء توطين إنتاج السلع الملوثة فيها، وهو ما يعرف بظاهرة إعادة توطين الصناعات الملوثة.

لكن يثور التساؤل عن مدى صحة الظاهرة ؟ وقبل الإجابة يتعين أولا تحديد مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة.

الفرع الأول: مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة

إن حصر أثر القواعد البيئية في الصناعات فقط، لا ترجع أسبابه إلى غياب القواعد البيئية في الأنشطة الأخرى كالزراعة وصيد الأسماك، وإنما ترجع إلى أسباب أخرى:

– أن أغلب مشاكل التلوث الدولي العابر للحدود إنما ترجع إلى غازات تنبعث من الصناعة مثل غازات ثاني أكسيد الكربون وغازات الكلوروفلوروكربون CFC وقد رأينا أن هذه المشاكل تتزايد
عالميا، ومن أهمها استنزاف طبقة الأوزون، احترار سطح الأرض... الخ.

– أن أغلب دراسات الاقتصاديين منذ السبعينيات تركزت على آثار القواعد البيئية على تنافسية القطاع الصناعي وليس على الموارد الطبيعية.

– يخشى البيئيون من تسابق الدول في انتهاج قواعد بيئية أقل صرامة سعيا وراء جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد تحرير التجارة وانفتاح الأسواق[1].

ولقد اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة، فقد اعتبر بعض الإقتصاديين سنة 1992، أن الصناعات الملوثة للبيئة هي تلك الصناعات التي تتجاوز تكاليف الإنتاج فيها والموجهة للقضاء على تلوث البيئة حوالي واحد في المائة من قيمة المبيعات.

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 181، 182.

فالصناعات الملوثة للبيئة هي التي تتسبب في تحمل المشروع لأكبر مستوى من تكاليف مقاومة التلوث.
وبما أّنه ليس من السهل جمع بيانات تفصيلية عن متوسط كثافة الانبعاثات الغازية والسائلة في مختلف القطاعات الصناعية بالنسبة لكل وحدة مخرجات، فإن أغلب الدراسات اعتمدت على الدراسة التي قام بها جهاز حماية البيئة الأمريكي من الانبعاثات السامة في الهواء والماء والنفايات الصلبة على وتحت الأرض.
أما البعض الآخر فقد اعتمد في تعريفه للصناعات الملوثة للبيئة على قياس تكاليف مكافحة التلوث، وفيه تكون الصناعات الملوثة للبيئة، تلك الصناعات التي تزيد أو تساوي فيها نسبة تكاليف مكافحة التلوث المباشرة وغير المباشرة عن 1.75 في المائة من التكاليف الإجمالية.
ووفقا لهذا المعيار اعتبر من ضمن الصناعات الملوثة للبيئة في الولايات المتحدة الأمريكية، صناعة اللب والورق، تكرير البترول، الكيماويات العضوية وغير العضوية، الأسمدة، الجلود، الحديد والصلب، ....
واعتمد آخرون في تعريف الصناعات الملوثة للبيئة على حساب إجمالي تكاليف مكافحة التلوث كنسبة من إجمالي تكلفة الإنتاج، حيث عرفوا الصناعات كثيفة التلوث بأنها تلك الصناعات التي تتجاوز فيها نسبة إجمالي تكاليف مكافحة التلوث إلى إجمالي التكلفة 1.75 في المائة، وقد بلغت حوالي 24 صناعة، ويتراوح المدى في الصناعات كثيفة التلوث ما بين 1.92 في المائة إلى 2.89 في المائة، وهذه الصناعات يمكن جمعها في خمس مجموعات هي :المعادن غير الحديدية، اللب والورق، الحديد والصلب، الكيماويات.
أما البعض فقد اعتبر في دراسة سنة 2000 أن الصناعات تُعد ملوثة للبيئة متى تسببت في إطلاق مواد سامة وملوثة للبيئة .وقد استخدمت عدة مؤشرات لقياس كثافة المواد المسممة المنطلقة من تلك الصناعات، وبينت تلك الدراسة أن صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية، هي أكثر الصناعات تسببا في تلوث البيئة، بينما تعد المشروبات غير المسكرة والمياه المشبعة بثاني أكسيد الكربون، من أقل الصناعات تلويثا للبيئة.
يتضح لنا من هذه الدراسات، أنها تقريبا اتفقت كلها على نفس المجموعات الصناعية الأكثر تلوثا، والتي تتركز غالبا في الصناعات الكيماوية، الورق، المعادن، تكرير البترول، والإسمنت، وهذا بناء على دراسة بيانات الانبعاثات والتكاليف الأمريكية، وذلك لعدم توافر بيانات مثيلة، ليس فقط في الدول النامية، بل أيضا في أغلب الدول المتقدمة.
إلى جانب مجموعات الصناعة الأكثر تلوثا، والتي تمت دراستها، تأتي في درجة أقل مجموعات من الصناعة النظيفة، منها الصناعات الكهربائية والمنسوجات ومواد التنظيف، ويأتي في آخر القائمة قطاع الأغذية والمشروبات التي تعد أقل السلع تلويًثا للبيئة.
وقد لوحظ أثناء الدراسات التي أجريت، أن الصناعات الملوثة للبيئة كصناعة الإسمنت عرفت ارتفاعا سريعا في الدول النامية، وهو ما يفيد أن هذه الصناعات هاجرت من الدول المتقدمة إلى هذه الدول، وهو ما يجعلنا نتساءل عن أسباب إعادة توطين مثل هذه الصناعات في الدول النامية[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 182، إلى 184.

الفرع الثاني :إعادة توطين الصناعات الملوثة في الدول النامية

كانت ظاهرة هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، محل دراسات رافضة لوجودها وأخرى مؤيدة لها.

أ رفض إعادة توطينها

استنتجت دراسات علمية عديدة، عدم وجود دليل واضح على فرضية إعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة ومن بين هذه الدراسات لدينا:

الدراسة التي جرت سنة 1980، التي اعتمدت على بيانات التجارة والاستثمار، لتحديد ما إذا كانت الاختلافات في تكاليف مكافحة التلوث تؤدي إلى الهجرة الصناعية اتجاه الدول النامية، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :أن الدول التي تلقت أغلب الاستثمارات الأمريكية في الخارج في الصناعات كثيفة التلوث كالكيماويات، الورق، المعادن، تكرير البترول، لم تكن الدول النامية وإنما دولا صناعية أخرى. فحينما ركز على أربع دول هي ايرلندا وإسبانيا ورومانيا والمكسيك، لم يجد تحقيقات لفرضية إعادة توطين الصناعات الملوثة بهذه الدول. وفي الثمانينيات لم تؤدِّ المزايا التنافسية التي حققتها المكسيك نتيجة تراخي القواعد البيئية إلى تحفيز وتشجيع تدفقات الاستثمار والتجارة في 135 صناعة من دراسة عن الواردات الأمريكية سنة 1987 ، وذلك رغم إقرار الدراسة بانتقال عدة مصانع للأثاث والكيماويات والأصباغ والمذيبات من كاليفورنيا، بعد تشديد مقاييس تلوث الهواء فيها.

وحينما شملت الحالة الدراسية أربع دول نامية هي :المكسيك والمغرب وكوت دي فوار، وفنزويلا، اتضح أن الاستثمار الأجنبي لم يركز على صناعات كثيفة التلوث، باستثناء المغرب التي تركزت الاستثمارات الأجنبية فيها على صناعة الإسمنت.

كما توصل الباحثون إلى أن نسبة الاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي في الصناعات كثيفة التلوث في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، لم يتزايد بشكل كبير مع مرور الزمن.

وقد خلصوا إلى عدم وجود دليل على إعادة توطين واسعة للصناعات الأمريكية الملوثة في الدول النامية.

وكل هذا يجب أن لا يؤدي إلى القول بأن القواعد البيئية ليس لها أي أثر على الإطلاق في مجال إعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة، فقد أشار الباحثون في دراستهم إلى أن مراقبة التلوث البيئي، والحرص على توافر المقاييس الصحية في أماكن العمل، لعب دورا رئيسيا في إعادة توطين الصناعات التي تنتج مواد صناعية سامة بدرجة عالية، كصناعة المبيدات الحشرية وبعض الصناعات المعدنية الأساسية، كالنحاس والزنك وغيرها[1].

[1] نقلا عن : قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 184، 185.

ب تأييد إعادة توطينها

أشارت العديد من الدراسات العلمية إلى إمكانية تحقق فرضية إعادة توطين الصناعات الملوثة في الدول النامية،

إن تأثير قواعد حماية البيئة على التجارة الدولية من خلال إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الملوثة للبيئة، أمر لم تتمكن مختلف الدراسات العلمية التي أجريت من تأكيده، وذلك لصعوبة التحقق من ذلك علميا، ولأن تكاليف مواجهة التلوث لا تمثل إلا جزءا هامشيا من التكاليف العامة للمشروع.

إذا كان من الممكن أن يكون لتبني قواعد بيئية صارمة أثر على قرارات المستثمرين، وذلك في إعادة توطين استثماراتهم في دولة أخرى، تتبنى قواعد بيئية أقل صرامة، فإنه لا يمكن القول إن هذه القواعد تُعد السبب الرئيسي والمؤثر في قرارات المستثمرين، لأن هذه القرارات تخضع لعدة عوامل أخرى منها :سياسة الاستقرار السياسي والإداري، سعر الصرف وضمانات الاستثمار.

ونحن نرى أنه للتقليل من الآثار السلبية لقواعد حماية البيئة على التجارة الدولية، لابد للدول من انتهاج قواعد بيئية متناسقة ترتكز على منهجية واضحة، تضع في اعتبارها الأهداف الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك يجب توحيد التشريعات المختلفة التي تتصدى لموضوع حماية البيئة، بحيث يتم تجنب أي تباين أو تناقض بينها، ومن الضروري كذلك استخدام قواعد مرنة لحماية البيئة للوصول إلى حماية البيئة بآثار سلبية أقل على المشروعات الاستثمارية.

من كل ما سبق يمكن القول أن التأثير متبادل بين القواعد التجارية والقواعد البيئية وأوضاع كل من التجارة الدولية والبيئة ، إذ رأينا أن البعض ينظر إلى أن تحرير التجارة قد يسبب أضرارا بيئية عديدة، ومن ثم يطالبون بضرورة تقييد التجارة وذلك باعتماد قواعد مقيدة للتجارة الدولية، وتعد جماعات أنصار البيئة من أهم المطالبين باستخدام تلك القواعد لحماية البيئة والمحافظة عليها، هذا رغم أن معظم الكتاب يرون أنها ليست فعالة في هذا الصدد، وعلى العكس من ذلك ينظر البعض الأخر إلى أن التجارة الدولية الحرة يمكن أن تفتح الباب لتحسين الوضع البيئي.

الواقع، المسألة لا تتعلق بتحرير التجارة أو تقييدها إنما تتعلق أساسا فيما إذا كانت الاعتبارات البيئية تؤخذ في الاعتبار عند وضع ورسم القواعد التجارية، كذلك فعند رسم القواعد البيئية والاختيار بين البدائل المختلفة، يجب أخذ الاعتبارات التجارية الدولية في الاعتبار والتوجه نحو أقل القواعد إضرارا بالتجارة .فإذا حدث ذلك ستكون النتيجة النهائية وجود قواعد تجارية وبيئية تدعم بعضها البعض نحو تحقيق تنمية مستدامة.

إن التأثير المتبادل بين التجارة الدولية والبيئة يعني وجود ترابط وثيق بين القواعد التجارية وضرورات حماية البيئة، لذلك فالالتزام بضرورة ممارسة حرية التجارة الدولية في إطار قانوني يسمح بالحفاظ على بيئة سليمة أو بنسبة تلوث يمكن التحكم فيها، هذا الإطار القانوني نادت عدة دول بضرورة إدماجه في النظام التجاري الدولي حتى يكون هذا النظام شاملا ومتكاملا يضمن التنمية المستدامة لجميع الدول[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 192، 193.

المطلب الثاني: تفاوت القدرة التنافسية للدولة.

يقال بصفة عامة، إن مشروعا ما يكون تنافسيا عندما تكون لديه القدرة على الإنتاج بقدر معين من التكاليف، يمكنه من بيع منتجاته وتحقيق هامش معين من الربح. ومع هذا فإن اصطلاح المنافسة ينطوي على مجموعة من العناصر المركبة، من بينها تكاليف إنتاج المشروع، ومعدل الإنتاجية، والقدرة على الابتكار الفني والتكنولوجي، وكذلك القدرة على النفاذ إلى أسواق جديدة والتحكم في حجم التصدير.

ومن الملاحظ أن بعض هذه العناصر خاصة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، هي من قبيل العناصر الخارجية، وبالتالي فإنها تتأثر باللوائح والتشريعات الوطنية وكذلك الأجنبية.

وهناك مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها المواءمة بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول، وذلك ما سندرسه فيما يلي:

الفرع الأول: العلاقة بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول

لقد استحوذت العلاقة بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول على اهتمام العديد من الاقتصاديين والمتخصصين، وتركز الجدل بصورة خاصة على العلاقة بين المقاييس البيئية الصارمة والأداء الاقتصادي للمشروعات .ومن الناحية النظرية البحتة فإن القاعدة البيئية يمكن أن تقوم بوظيفة مزدوجة :تحقيق حماية فعالة ضد التلوث والعمل كأداة تؤثر على القدرة التنافسية للمنشآت الوطنية، وقد تستخدم كأداة لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية .ومن الممكن أن تفيد قدرة هؤلاء المنتجين على المنافسة في الأسواق الأجنبية، متى اتسمت التشريعات البيئية بالصرامة والقوة، مقارنة بالمقاييس البيئية العالمية.

لقد ساد لدى العديد من الاقتصاديين الاعتقاد بوجود علاقة سلبية بين القواعد التي يمكن أن تتخذ من أجل إنتاج سلع نظيفة بيئيا والقدرة التنافسية للدول، ومن بين الدراسات العلمية التي وجدت تلك العلاقة السلبية لدينا :الدراسة التي قامت بقياس التكاليف البيئية المباشرة والإجمالية لواردات وصادرات حوالي 73 سلعة وخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باستخدام جداول الواردات والصادرات .وقد توصل إلى أن التكاليف البيئية السنوية تبلغ في المتوسط حوالي 1.75 في المائة من قيمة الصادرات الأمريكية خلال فترة 1967إلى 1970 ، مقابل حوالي 1.52 في المائة من قيمة الواردات الأمريكية .وقد اعتبرت أن هذا الفارق ضئيل، وتوصلت إلى أن التكاليف البيئية الإجمالية ذات تأثير محايد في أحسن الظروف، وذات ضرر هامشي على الصادرات الصناعية الأمريكية، في أسوء الظروف . وقد توقعت أن بعض الصناعات قد تفقد قدرتها التنافسية، مثل صناعة البناء والتشييد والصناعات المعدنية والبلاستيكية.

وقد توصلت بعض الدراسات الأخرى التي أجريت على كل من إيطاليا وهولندا وأمريكا باستخدام جداول الواردات والصادرات في إطار نموذج التوازن العام، إلى أن الاتفاق على خفض التلوث يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ما بين 0.3 في المائة و 4.7 في المائة، ما يترتب عليه انخفاض كلّ من الاستهلاك الخاص بنسبة تتراوح ما بين 1 في المائة و 6.4 في المائة، والإنتاج بنسبة تتراوح ما بين 0.2 في المائة و 5.1 في المائة، والصادرات بنسبة تتراوح ما بين 0.2 في المائة و 3.5 في المائة، وذلك يرجع إلى تدهور المركز التنافسي للصناعات التصديرية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج .أما الاستثمار الخاص فقد

تزايد في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5 في المائة، في حين انخفض بنسبة تتراوح ما بين 2 في المائة و 4 في المائة في كلّ من ايطاليا وهولندا على التوالي، كذلك فإن الواردات تزايدت في إيطاليا بنسبة تتراوح ما بين 7 في المائة و 8 في المائة، في حين انخفضت في هولندا بنسبة 2.4 في المائة .من ذلك يتضح أن تأثير البيئة يتفاوت من دولة إلى أخرى[1].

وهناك بعض الدراسات الأخرى التي لم تستطع أن تبرهن عمليا على وجود علاقة سلبية بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية .فقد استخدم الباحث" ج .توبي" (J .TOBEY) نموذجا رياضيا، واستخدم بيانات لـ23 دولة . ولم يجد الباحث دليلا عمليا على أن تبني إجراءات رقابية على البيئة قد أثّر على حجم وشكل التجارة[2].

وفي دراسة أخرى جادة حاولت تحليل الآثار البيئية لإنشاء منطقة شمال أمريكا .وقامت الدراسة على تحليل صادرات المكسيك من 135 منتجا صناعيا للولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1987 ، ما يعكس وفرة عوامل الإنتاج للمنتجات الصناعية المختلفة .وقد تم التعبير عن الكثافة البيئية بمعدل تكاليف التخلص من التلوث بالنسبة للقيمة المضافة الكلية للصناعة المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية .وقد بينت الدراسة دور المحددات التقليدية على التأثير على حجم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، إلا أنه لم يكن هناك دور مؤثر للمزايا النسبية المزعومة، والتي خلقتها السياسة البيئية الضعيفة التي اتبعتها المكسيك على شكل وحجم الواردات الأمريكية من المكسيك.

ومن خلال استعراضنا للدراسات السابقة نلاحظ أنه لا يمكن التأكيد على صحة الافتراض القائل بأن القواعد البيئية الصارمة تؤثر على القدرة التنافسية للدولة، ولاسيما من ناحية إضعاف هذه القدرة التنافسية، إذ أن تحقيق هذا التأثير ارتبط بافتراضات وبظروف معينة عديدة لم يتم التأكد من صحتها في غالب الأحوال، كافتراض انعكاس التكاليف البيئية الكامل في الأسعار[3]، إلى جانب أن الدراسات التي تمت لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية السلع والمنتجات، عند تقدير مدى تأثرها بقواعد حماية البيئة.

من الملاحظ أيضا، من خلال النتائج التي أسفرت عنها الدراسات السابقة أنه من الصعب تقييم آثار القواعد البيئية على المنافسة الدولية، إما لصعوبة التوصل إلى مؤشر تقريبي لحجم التلوث في الصناعات المختلفة، وبالتالي معرفة مدى تأثيرها على التجارة الدولية، وإما لصعوبة تقييم حجم التكاليف الموجهة إلى إعادة تكيف الصناعة المعنية مع القواعد البيئية المفروضة من قِبل الدولة، ويمكن كذلك إرجاع تلك الصعوبة إلى تداخل العوامل الاقتصادية الأخرى في التأثير على المنافسة الدولية كالتقدم التكنولوجي والقواعد الاقتصادية والتنظيمية.

---

[1] وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات وأثرها على التنمية التكنولوجية في .البيئة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 142.

[2] محمد إبراهيم محمود الشافعي، المرجع السابق، ص 58.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 20.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسات السابقة تمت كلها في الدول الصناعية المتقدمة، وتعبر عن القواعد البيئية فيها وأثرها على أسعار التجارة لاسيما التجارة الدولية، ومن ثم فهي لا تعكس الوضع في الدول النامية، إذ أن معظم هذه الدول لا تتبع قواعد بيئية، وإن تبنت بعض القواعد فهي لا تزال في بدايتها، كما تميل لعدم التشدد في تطبيقها.

ويمكننا أن نزعم أن قدرة هذه الدول على تضمين التكاليف، محدودة بقدرتها على تصدير سلعها، لكونها دول تعتمد في صادراتها على المنافسة السعرية أكثر من الجودة، لذلك فإن تضمين التكاليف وارتفاعها قد يُفقدها الكثير من هذه الميزة، خاصة بالنسبة لصادراتها الصناعية، وبالتالي فإن معظم هذه الدول ما زالت تدرس البدائل المختلفة من القواعد البيئية في ضوء ما قد يترتب عليها من آثار اقتصادية، وفي مقدمة هذه الآثار القدرة التنافسية، وبالتالي التجارة.

ومن الضروري التأكيد على أنه في غير مصلحة الدول النامية، قيام إستراتيجيتها التنموية على أساس تبني قواعد بيئية ضعيفة، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، فقد يكون هناك تناسب بين المزايا النسبية الفعالة والقواعد البيئية.

فالإستراتيجية التنموية الأكثر تلاؤما للدول النامية هي تلك التي تضع في اعتبارها القواعد البيئية بمفهومها الدولي الواسع، وليس القواعد الضعيفة، خاصة وأن خشية الدول المتقدمة من الإغراق البيئي[1] من قبل الدول النامية لم تجد مصداقية عملية.

مما سبق يتبن أن القواعد البيئية المتشددة لم تؤثر بشكل يمكن إثباته على القدرة التنافسية للدولة، فالتكاليف البيئية لا تعتبر العامل الرئيسي في تحديد القدرة التنافسية، لأنها لا تمثل إلا نسبة صغيرة جدا من التكاليف الكلية للإنتاج[2].

الفرع الثاني: التوفيق بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول

هناك مجموعة من الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق التوفيق بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول، ومن هذه الوسائل:

– العمل على تخفيض وتلطيف القاعدة البيئية المعتمدة، كفرض ضريبة بيئية منخفضة السعر، وقد تجد هذه الوسيلة تبريرها عندما تريد الدولة فرض قاعدة بيئية على مراحل متعددة، بحيث تعطي فرصة للمشروعات المختلفة على إعادة تكييفها مع المقاييس البيئية الجديدة، ومع ذلك فإن هذه القاعدة منتقدة من ناحية أن تخفيف صرامة القاعدة البيئية من شأنه أن يقضي على فعالية تلك القاعدة في تحقيق هدفها وهو حماية البيئة.

---

[1] يقصد به قيام الحكومات بتبني إستراتيجية بيئية غير صارمة من أجل زيادة صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية الصناعية، بمعنى آخر فإن الإغراق البيئي يمكن تعريفه على أنه سياسة تكون فيها أسعار المنتجات المضرة بالبيئة أقل من التكلفة الحدية للتدهور البيئي.

[2] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 172 إلى 178.

– كما قد تلجأ الدولة إلى التوحيد أو على الأقل التنسيق بين مقاييسها والمقاييس البيئية، التي تطبقها الدول الأخرى، حتى تقبل وارداتها، والغرض من ذلك هو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية التي تطبق دولهم قاعدة بيئية أقل صرامة، وفي سبيل ذلك تفرض بعض الدول التنسيق فيما يتعلق بمقاييس المنتجات، وبأسلوب الإنتاج، وترى هذه الدول أنه بالنسبة للنوع الأول يجب أن يتم التنسيق في محل الاستهلاك سوق الاستيراد بغض النظر عن مصدر السلعة، أي أن تخضع كل السلع من كل المصادر لذات المقاييس في سوق معينة، أما بالنسبة للنوع الثاني فيعني وضع مقاييس موحدة أو منسقة وفرض رقابة دولية مباشرة على تنفيذها واحترامها.

ويرى معارضو توحيد المقاييس البيئية، أن محاولات التوحيد يصعب تبريرها على أساس الكفاءة والجدوى الاقتصادية، إذ يمكن طبقا لذلك القول إن الدول ذات الندرة البيئية ستفرض مقاييس أشد صرامة، وتتحمل تكاليف أكثر وهي التي ستفقد القدرة التنافسية.

ومع ذلك يجب الاعتراف بوجود بعض حالات التلوث، التي قد يفيد فيها التوحيد والتنسيق، منها ما يتعلق بتلويث البحار، الأنهار، الأمطار الحمضية، تغيير المناخ...الخ، أي المشاكل البيئية ذات الطابع الدولي، ومن ثم يمكن الاكتفاء بالاتفاق على حد أدنى من التوجيهات العامة للتنسيق، والذهاب إلى أكثر من ذلك قد يعني الجمود وعدم التطبيق[1].

يمكن للدولة أن تلجأ من ناحية أخرى إلى وضع مجموعة من الاستثناءات على قواعدها البيئية لتستفيد منها تلك الصناعات التي ستتضرر وستضعف قدرتها على المنافسة، إذا ما طبقت عليها القواعد البيئية الوطنية . إلا أن هذه الطريقة هي الأخرى محل انتقاد، فقد تؤدي إلى عدم تحقيق حماية البيئة، كما أن وضع استثناءات سوف يصعب من عملية إلغائها فيما بعد.

وللحد من تأثير القواعد البيئية على المنافسة الدولية، يمكن للدولة أن تلجأ أيضا إلى إعطاء إعانات أو تعويضات إلى تلك المشروعات التي من المحتمل أن تتأثر بتلك القاعدة .ومع أن تلك الطريقة تتميز بإمكانية تحقيقها للغرض من الاستثناء، دون التأثير على حماية البيئة التي هي هدف القواعد البيئية، إلا أنها من الممكن أن تحدث مشاكل عديدة مع المنظمة العالمية للتجارة التي حظرت اللجوء إلى الإعانات الاقتصادية والرسوم التعويضية.

ومن المتصور كذلك أن تعقد الدولة اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تقدم فيها هذه الأطراف مزايا متبادلة، من بينها استثناء صادرات تلك الدولة من القواعد البيئية الصارمة .وبذلك تستطيع الدولة المحافظة على المزايا النسبية التي تتمتع بها صادراتها، وأن تحتفظ بنصيب تلك الصادرات في أسواق الدول الأخرى، إلا أن تلك الوسيلة من شأنها كذلك أن تثير منازعات قانونية مع المنظمة العالمية للتجارة وذلك ما سنراه في الباب الثاني من هذا البحث.

---

[1] أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية (دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 90– 93.

لقد تم استخدام أغلب هذه الوسائل من قبل الاتحاد الأوربي، عند معالجته لتأثير القاعدة البيئية التي تتبعها في درجة المنافسة الدولية للمشروعات الأوربية .فقد سمح الاتحاد الأوروبي لبعض الدول (ألمانيا والدانمرك وفنلندا) بتخفيف بعض القواعد البيئية المتطلبة في صناعة السفن، خلافا لما يفرضه القانون من قواعد صارمة يتطلبها الاتحاد الأوربي عند تصنيع السفن .كما سمح من ناحية أخرى بمنح إعانات حكومية للسيطرة على التلوث البيئي، وكذا تقديم المساعدات المالية لمراكز البحث والتطوير المتخصصة في المسائل البيئية.

نخلص مما سبق، إلى أن تأثير القواعد البيئية على التجارة ، من خلال تأثير التكاليف البيئية على القدرة التنافسية للدول، أمر نسبي يتوقف على عدة عوامل، منها طبيعة هذه القواعد ودرجة صرامتها، مستوى النمو الاقتصادي للدول، ومن ثم فإنّه من المتوقع أن تتبنى الدول النامية قواعد بيئية ضعيفة غير مؤثرة على صناعاتها التي تتمتع بمزايا نسبية في الأسواق العامة[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 178 إلى 181.

الفصل الثاني: آثار التجارة على البيئة.

مما لاشك فيه أن التجارة تمارس تأثيرا كبيرا على هيكل وتطور الاقتصاد الوطني، باعتبارها تعد من ناحية أحد المحركات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فهي تساعد على استغلال الموارد الطبيعية الاقتصادية بطريقة فعالة، ومن الملاحظ أن التجارة عند قيامها بدورها التنموي، فإن دورها يرتكز بصفة رئيسية على الموارد الطبيعية البيئية، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على تلك الموارد، ويؤدي إلى استنفاذ المخزون الطبيعي منها، وإلى الإخلال بالتوازن البيئي، بالإضافة إلى المخاطر المترتبة على التجارة في المواد المضرة بالبيئة، كالبترول والمواد الكيماوية.

ويعتقد أن يكون تأثير التجارة على البيئة أحد الموضوعات التي تحمل أهمية بارزة في الحوار الاقتصادي العالمي، وربما تكون القواعد التجارية إحدى العوامل الهامة، التي تحدد مدى قدرة الدول على حماية بيئتها، بل قد تستخدم هذه القواعد عمدا، لتحقيق أغراض بيئية وتجارية في آن واحد، وتثير هذه القواعد بعض التساؤلات التي تحتاج إلى تحليل ودراسة كالبحث عن أثر القواعد التجارية التي تتبعها الدول على حساب البيئة.

المبحث الأول: مضمون القواعد التجارية

تعرف القواعد التجارية بأنها مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة في علاقاتها التجارية ، وذلك بغية تحقيق أهداف محلية معينة، ومن ثم تختلف هذه الأهداف باختلاف درجات النمو الاقتصادي، وتبعا لذلك، ينبغي أن تختلف أنواع وأنماط القواعد الاقتصادية والتجارية حتى تتلاءم مع ظروف كل دولة، وللقواعد التجارية دورا هاما في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث آثارا هامة في مجال حماية البيئة، حيث تأخذ هذه القواعد في الاعتبار مشاكل البيئة عبر الحدود الدولية.

وتكمن القواعد التجارية المؤثرة على البيئة بشكل أساسي في كل من القواعد المحررة للتجارة لاسيما التجارة الدولية وتلك المقيدة لها، ويرجع هذا التقسيم الثنائي للقواعد التجارية إلى ما يحضى به هذا الموضوع من أهمية كبيرة لدى الفقهاء، لمالها من أهمية خاصة في سبيل التبادل السلعي بين الدول، فمنهم من يؤيد تحرير التجارة ومنهم من يعارضها وينادي بتقييدها عن طريق قواعد تجارية مقيدة.

المطلب الأول: القواعد المحررة للتجارة الدولية

استحدثت الدول في سبيل تحرير تجارتها قواعد تعريفية، للتخفيف أو إلغاء القيود التعريفية المفروضة على التجارة الدولية، وفيما يخص حماية البيئة، فقد نادى أنصار التحرير بضرورة استخدام هذه القواعد لأغراض بيئية[1]

الفرع الأول: أهم القواعد المحررة للتجارة الدولية

يطلق على قواعد تحرير التجارة تسمية النظم التعريفية الخاصة، ومنها ما هو مقرر بالإرادة المنفردة للدولة ومنها ما هو نتيجة الإرادة الجماعية للدول.

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 31، 32.

أولا القواعد المقررة بالإرادة المنفردة للدولة

تسمح هذه القواعد للدولة، في سبيل تحرير التجارة، بتخفيف أو حتى إلغاء رسومها الجمركية بإرادتها المنفردة، ويتمثل ذلك في:

أ نظام التجارة العابرة (الترانزيت)

بموجب نظام التجارة العابرة تدخل السلع إلى الدولة وتخرج منها في رحلة تبدأ وتنتهي خارج الحدود الجمركية لتلك الدولة دون أن تستهلك فيها، بمعنى أن السلع العابرة[1] غير معدة للاستهلاك المحلي.

رغم أن هذا النظام ألغى القيود التعريفية عن استقبال السلع، إلا أنه حقق إيرادات مالية عالية بالعملات الصعبة للخزينة العامة للدول المستقبلة نظير عمليات الخدمة التي يستلزمها، كالنقل والشحن والتأمين والتفريغ.

ولهذا النظام أهمية بالغة في الدول التي توجد في ملتقى الطرق التجارية الخارجية، أي تلك التي تقع على مدخل القارات، أو على البحار، أو بين مجموعة من الدول، تتصل أرضها ببعضها البعض مما يجعل من أراضي هذه الدولة ممرا حيويا لانتقال واردات وصادرات هذه الدول فيما بينها.

ويقتضي هذا النظام اتخاذ الدول المستقبلة للسلع بعض الاحتياطات حتى لا تتسرب البضائع العابرة داخل إقليمها، وتصبح أداة للتهرب من أداء الرسوم الجمركية عليها.

ب نظام السماح المؤقت

تعفى من التعريفية بمقتضى نظام السماح المؤقت المواد الأولية، أي غير كاملة التصنيع، والمستوردة من أجل إدخال تحويلات صناعية أو تجارية معينة عليها، لكن بشرط إعادة تصديرها مرة أخرى خلال فترة معينة، ويكفي في ذلك أن تكون السلع المصدرة قد استخدمت في تصنيعها مواد من نفس نوع المواد المعفاة، ويرجع حكم الإعفاء هنا إلى أن السلع المستوردة ليست معدة للاستهلاك المحلي، وبذلك لا تنافس المنتجات المحلية، وبمقتضى نظام السماح المؤقت يتوجب على الدول إيداع كفالة مالية تساوي قيمة الرسوم المستحقة على السلعة، وكذلك مراعاة القيد الزمني المتمثل في ضرورة التصدير خلال فترة زمنية معينة، إذ ينبغي إعادة تصدير السلعة خلال المدة المحددة، وإلا وجب دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها فورا.

---

[1] تجدر الإشارة هنا إلى أنه قديما كانت البضائع العابرة تخضع لتعريفة عبور أو ترانزيت لصالح الدولة التي تمر بها هذه البضائع عبر أراضيها قاصدة دولة أخرى، وكانت هذه التعريفة مطبقة في كافة دول العالم كفرنسا، إنجلترا وإيطاليا...، ثم ألغتها أغلب الدول قبل الحرب العالمية الثانية، لما لذلك الإلغاء من فوائد، كتشجيع مشروعات النقل والتأمين بها يفوق ما تحصل عليه من التعريفة في حالة استقبالها، ونتيجة لذلك لجأت الدول إلى إبرام عدة اتفاقات التي أسفرت بالفعل عن تحرير التجارة العابرة من القيود التعريفية التي كانت تقيدها، كاتفاقية فيينا التعريفية لسنة 1971 المتعلقة بنقل بضائع الترانزيت بين دول العالم.

.انظر في ذلك :عبد الباسط وفا، دراسات في التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص 228.

ج نظام المناطق الحرة

رغم أن القوانين التي تنظم العمل في المناطق الحرة (Zone franche) لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الحرة، إلا أنه يمكن تعريفها على أنها :مساحة معزولة أو محايدة محاطة بسوار أو ميناء بحري أو جوي، ترد إليها السلع، أجنبية كانت أو محلية، دون أن تخضع إلى التعريفة الجمركية المعتادة، وتتم في هذه المنطقة عمليات الوزن والفرز والمزج وإعادة تعبئتها المطلوبة، ويمكن لهذه المناطق أن توسع مجالات التجارة الخارجية للدول وتسهلها لما تتميز به، فضلا عن إعفائها من القيود التعريفية وغير التعريفية، فإنها تعفى من الإجراءات الإدارية أو القرارات أو التشريعات التي تصدرها الدولة.

فطبقا لهذا النظام، لا يجوز دخول السلع من المنطقة الحرة إلى الدول دون دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها، إلا إذا دخلت منطقة حرة أخرى داخل الدولة.

وتحقق هذه المنطقة ايجابيات كثيرة لكل من الدولة نفسها، والمستثمرين والمشاريع الوطنية والأجنبية، ومن هذه الايجابيات:

– تخفيف القيود التعريفية على حركة التجارة، مما يساعد على خلق مراكز عالمية وفتح مجالات جديدة لتسويق المنتجات الوطنية.

– العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجيا من الاستفادة منها.

– إدخال التكنولوجيا الحديثة وطرق الإدارة العصرية، مما يساعد في اكتساب خبرات فنية وإدارية جيدة، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.

– الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشاريع في المنطقة الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.

– العمل على تنمية المناطق النامية أو الأقل نموا، والتي لا يقبل رجال الأعمال الاستثمار فيها.

ولكن لا يخلو هذا النظام من بعض السلبيات، تتفاوت حدتها من دولة لأخرى، حسب مرونة أو صرامة نظم مراقبة العمل ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد القومي، وتتلخص أهم هذه السلبيات في:

– عرض المشاريع الوطنية المماثلة في الداخل لمنافسة غير مكافئة مع مشروعات المناطق الحرة، التي تتمتع بامتيازات وإعفاءات متعددة.

– احتمال تحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة.

– تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق، بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض الاستثمارات إلى داخله.

ورغم أن بعض الدول نادت بإلغاء هذه المناطق لما صاحبها من سلبيات جعلتها تخرج عن الأهداف المرسومة لها عند إنشائها، إلا أن البعض ومنهم الأستاذ " :عبد الباسط وفا "الذي يرى أنه من الضروري إبقاءها، لأن إلغاؤها قد يؤدي إلى فوات بعض المزايا التي يمكن أن تجنيها منها الدولة، وبدلا من إلغاءها،

على الدول أن تعمل على وضع القواعد والنظم التي تعيد المناطق إلى وضعها السليم، كحصر ظاهرة التهريب، وذلك بتشديد العقاب.

د نظام الإفراج المؤقت (الموقوفات)

الأصل هو أن تحصل الرسوم الجمركية قبل خروج السلع من الجمارك، واستثناءا من ذلك، وبمقتضى نظام الإفراج المؤقت يفرج مؤقتا عن السلع، قبل تحصيل الرسوم المستحقة عليها، ويتعلق ذلك أصلا بسلع تامة الصنع، قد تدخل الدولة بصفة مؤقتة، ومن حالات الإفراج المؤقت، حالة الإفراج عن السلع الواردة لأغراض علمية كأدوات التجارب والاختبارات العلمية والصناعية والزراعية، وللخضوع لهذا النظام يشترط أن تكون السلع من بين الحالات المحددة للإفراج المؤقت، وأن يقدم ضمان مالي عنها، يغطي مبلغ الرسوم الجمركية المستحقة، وأن يعاد تصديرها بحالتها التي كانت عليها عند دخولها الدولة، أو تدفع الرسوم المستحقة عليها خلال المدة المحددة وقت دخولها.

هـ نظام رد الرسوم (الدروباك)

بمقتضى نظام رد الرسوم فإن الرسوم الجمركية تحصل أولا، شأنها في ذلك شأن الأحول العادية التي تحصل منها الرسوم الجمركية، لكن بعدها ترجع السلطات العامة في الدولة كل أو بعض هذه الرسوم، مرة ثانية، إلى صاحب الشأن، وذلك عند إعادة التصدير خلال مدة زمنية محددة، وبهذا يختلف هذا النظام عن نظام السماح المؤقت، بحيث تتمتع السلع في هذا الأخير بإعفاء مؤقت من الرسوم، ولا تحصل إلا عند عدم التصدير خلال المدة المحددة، كما رأينا ذلك أعلاه.

ولقد ناد البعض باستبعاد هذا النظام لما يتضمنه من تعقيدات إدارية وجمركية، إذ يفرض على الممول دفع الرسوم أولا، ثم استردادها بعد ذلك، مما يمثل عبئا في الجهد والوقت والتكاليف، كما أن هذا النظام جمد جزءا من أموال المستورد في شكل رسوم أثناء المدة التي تفصل بين دفع الرسوم واستردادها.

ولكون هذه القيود قد تعيق الهدف المحدد لهذا النظام، والمتضمن حركة التصنيع الموجه للتصدير، فقد سعت العديد من الدول المتقدمة والنامية، على حد سواء، نحو تطويره وتدعيمه.

و نظام الإيداع (المستودعات)

يعد هذا نظام الإيداع تعليقا لسداد الرسوم الجمركية المستحقة على السلع، التي ترد إلى الدولة، وذلك عند إيداعها بمخازن خاصة بالجمارك، ولمدة محددة، وتبقى فيها إلى غاية إعادة تصديرها إلى الخارج، إلا أنه يتعين فرض الرسوم عليها في حالة ما إذا دخلت هذه السلع السوق المحلية لتلك الدولة، وذلك لفقدانها علة الإعفاء الضريبي، وتحولها إلى واردات عادية، مع عدم الإخلال بما يكون مقررا من إعفاءات أخرى للسلعة، وفقا لقواعد الإعفاء من الرسوم الجمركية.

ويجب أن تكون مدة التخزين محددة، ولا يجوز إطالتها إلا في حالات الضرورة كالحرب أو الطوارئ، وتعد هذه السلع ضامنة لمبلغ الرسوم الجمركية إذا ما استحقت[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 35 إلى 38.

ثانيا القواعد المقررة بالإرادة الجماعية للدول

هي تلك القواعد التي تنشأ بموجب اتفاق مع دولة أخرى أو أكثر وهي:

أ الاتفاقات التجارية

تسمح الاتفاقات التجارية للدول التي أبرمت اتفاق تجاري فيما بينها بالحصول على امتيازات تعريفية مبادلة، وذلك ما يسمح باتساع نطاق تجارتها وضمان الاستقرار في التبادلات والمعاملات، خاصة تلك التي تتم بين الدول الأطراف في الاتفاق، وهو ما يخفف كذلك من آثار المنافسة بينها.

ب مناطق التبادل الحر

تعرف مناطق التبادل الحر أو مناطق التجارة الحرة كما يسميها البعض– (Les zone de libre échange[1]) بأنها اتفاق بين دولتين أو أكثر، يهدف إلى تخفيض أو إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة في السلع والخدمات، فيما بينها، لزيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي، مع احتفاظ كل دولة بحقها في فرض ما تراه من قيود تعريفية على باقي دول العالم خارج المنطقة.

وترجع أهمية تلك المناطق إلى كونها تستجيب للمتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة، التي تعلي من شأن المنافسة الاقتصادية والعولمة، بعد أن أصبح من المسّلم به أنه لا تستطيع الدول مهما بلغت قوتها، أن تعيش بمعزل عما يجري بها من أحداث وتغيرات متلاحقة، وبالتالي فإن الدولة التي لم تحقق التكامل الاقتصادي في أبسط أشكاله وهي منطقة التبادل الحر تتحول إلى سوق هامشية.

ويشترط الخبراء الاقتصاديون ضرورة توافر عدد من المقومات الأساسية لإنشاء مناطق التبادل الحر، من أهمها حرية انتقال السلع والخدمات والملكية الفكرية وتحريرها من كافة القيود التعريفية وتنوع اقتصاديات الدول الأعضاء، وذلك عن طريق بناء قدرات ذاتية تكنولوجيا في إطار تصور إقليمي يقوم على اعتبار أن الإنتاج هو محرك التجارة.

ومن أشهر الاتفاقات التي جلبت الأنظار إليها ذلك الاتفاق الثلاثي الأطراف المنشئ لمنطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية (ALENA) التي كان الغرض منها هو تحرير التجارة في السلع والخدمات معا، و إلى جانب هذا الاتفاق لدينا كذلك الاتفاق المنشئ لمنطقة التبادل الحر العربية التي استهدفت إزالة جميع القيود التعريفية في نهاية 2007.

ج الاتحاد الجمركي

يشبه الاتحاد الجمركي (Union douanière) منطقة التبادل الحر، وذلك فيما يخص تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود التعريفية عليها، واندماجها في وحدة جمركية واحدة من حيث حرية تداول

[1] تجدر الإشارة هنا إلى أن منطقة التبادل الحر تختلف عن المنطقة الحرة التي تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير، وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد الاستثمار والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة، وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشاريع مشتركة متعددة الأغراض ويشترك في
إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

البضائع، فيما بينها، وإنشاء تعريفة مشتركة خارجية بين هذه الدول والدول الأخرى، مع اقتسام الرسوم الجمركية المحصلة بنسب يتفق عليها.

لكن يختلف عنها في مجال حدود التنسيق الجمركي .ففي حالة الاتحاد الجمركي فإن اتفاق التكامل التجاري يضع سياسات تجارية موحدة، بينما في حالة اتفاق منطقة التبادل الحر فإن كل دولة لها الحق في وضع سياستها التجارية تجاه العالم الخارجي. وغالبا ما تتحول مناطق التبادل الحر إلى الاتحادات الجمركية، بسبب ما يواجه المنطقة من انحراف تجاري، أي تحول مسار الواردات من الدول منخفضة التعريفة إلى الدول مرتفعة التعريفة الجمركية بالاتحاد .وغالبا ما حلت هذه المشكلة عن طريق شهادة المنشأ، فالسلع التي لها الحق في التجارة الحرة لابد أن تكون قد أنتجت في دولة عضو بالمنطقة، وليست عابرة عن طريقها، إلا أن شهادة المنشأ تتطلب تكلفة عالية وتثير تعقيدات خاصة في حالة المواد الخامة والتي يصعب التفاوض حولها.

ويتطلب الاتحاد الجمركي الاتفاق حول وضع آلية لتوزيع الإيرادات من التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء، وإيجاد مؤسسات جديدة لتحديد نوعية السياسات التجارية .وفي كثير من الحالات التفاوضية، شكلت قضية الإعفاءات من الاستيراد مشكلة رئيسية حالت دون الوصول إلى اتفاق على تعريفة جمركية مشتركة

ومن الأمثلة للإتحاد الجمركي لدينا :الإتحاد الأوروبي 1975

د السوق المشتركة

تنشأ السوق المشتركة بناء على اتفاق يعقد ما بين دولتين أو أكثر، تلغى فيه جميع القيود التعريفية وغير التعريفية، إذ تلتزم فيه كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل دول السوق، وبذلك فهذا النظام يجمع، إلى جانب خصائص الاتحاد الجمركي، مزيدا من التحرير فيما يخص انتقال عناصر الإنتاج داخل السوق، فالاتحاد الجمركي يتعلق أساسا بانتقالات السلع الدولية وليس بعناصر الإنتاج.

تعد السوق الأوروبية المشتركة أنجح الأمثلة على ذلك، فقد أنشأت السوق طبقا لمعاهدة روما سنة 1957 ، إلا أن تاريخ الاتحاد الأوروبي أقدم من ذلك.

هـ الاتحاد الاقتصادي

يعد الاتحاد الاقتصادي (Union économique) أعلى درجات التكامل الاقتصادي، ويتضمن نفس خصائص السوق المشتركة من إلغاء الرسوم التعريفية وتحرير عناصر الإنتاج، غير أنه يتفوق عليها في توحيد أو تنسيق السياسات الاقتصادية، إذ تتنازل فيه الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها الاقتصادية، وذلك رغم استقلالها السياسي، ولما يطبق الاتحاد الاقتصادي عملة واحدة فقط فهو يتحول إلى إتحاد نقدي.

ومن أبرز الأمثلة التي عرفها التاريخ لدينا الاتحاد الاقتصادي الذي تحول إلى الاتحاد النقدي لدول الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاق ماستريش بتاريخ 1992/02/07[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 38 إلى 41.

الفرع الثاني: استخدام القواعد المحررة للتجارة الدولية في مجال البيئة

لقد طالب أنصار الحرية التجارية بضرورة استخدام قواعد تحرير التجارة لحماية البيئة، ومن أهم استخداماتها في مجال البيئة، يمكن الإشارة هنا إلى الجهود الإفريقية المختلفة لتحرير التبادل مع الحفاظ على البيئة.

أ اتفاق ويندهوك (Windhoek)

تناول اتفاق ويندهوك ل 17/ 1992/08 الذي ينشئ مجموعة جنوب إفريقيا من أجل التنمية، حماية البيئة، خاصة في علاقتها مع التنمية .فمن بين أهداف الدول الأطراف المتعاقدة المعددة في المادة 5 فقرة ج، نجد الاستعمال الدائم للموارد الطبيعية والحماية الفعالة للبيئة.

ب اتفاق كمبالا (Kampala)

ينص اتفاق كمبالا لـ 1993/11/05 الذي ينشئ سوقا مشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية، على مبدأ التعاون في مجال تسيير الموارد الطبيعية البيئية، ويخصص الفصل السادس لهذا التعاون بالتمييز بين إدارة البيئة بصفة عامة، وإدارة الموارد الطبيعية.

هناك مادة خاصة في هذا الاتفاق تنص على وضع طريقة مشتركة ومنسقة متعلقة بالتنمية المستدامة، التسيير والاستعمال العقلاني للكائنات الحية الحيوانية والنباتية البرية.

هذا إذن فيما يخص القواعد التي ترمي إلى تحرير التجارة الدولية، نجد إلى جانبها قواعد مقيدة للتجارة، التي نادى البيئيون بضرورة إعمالها لأغراض بيئية[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 51.

المطلب الثاني: القواعد المقيدة للتجارة الدولية

يطالب مؤيدي تقييد التجارة الدولية ضرورة تدخل السلطات العامة في الدولة في كل أو بعض المؤثرات التي تساهم في تيسير المبادلات الخارجية وفقا لما تفرضه لها المصلحة العليا، ويعد هذا التدخل مظهر من مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والمالية.

ولقد شاهد الاقتصاد العالمي، خاصة منذ أوائل هذا القرن، اتجاها مفرطا نحو تقييد التجارة، حيث أقامت الدول المتقدمة حولها قيودا عليا على تجارتها، وذلك باستخدامها لقواعد فنية لتحقيق وتنفيذ الحماية التجارية، أما في مجال حماية البيئة فقد تزايدت المطالبة، خاصة من قبل أنصار البيئة، باستخدام هذه القواعد لأغراض بيئية.

الفرع الأول: أهم القواعد المقيدة للتجارة الدولية.

تتحدد الحماية التجارية لدولة ما باستخدامها لقواعد فنية تتمثل في القيود التجارية.

أولا القيود التجارية الجمركية

تقسم القيود التجارية الجمركية إلى قيود تعريفية وقيود غير تعريفية.

أ القيود التعريفية

يقصد بالقيود التعريفية كما يتبين من مدلولها التعريف بالشيء المدرج في قائمة، والغرض منه إحاطة من يعنيهم الأمر بالرسوم الواجبة الدفع أو بالضريبة المقررة على السلعة، وتشتمل القيود التعريفية على الرسوم الجمركية، وهي تمثل القيد الأصلي من بين قيود هذا النوع، وبجانبها تعريفات خاصة، كتعريفة القصاص أو الثأر والرسوم التعويضية، وتعريفة الأفضلية.

أ 1 الرسوم الجمركية كقيد تعريفي أصلي

يعد الرسم الجمركي ضريبة تفرض على السلع، بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة، دخولا في حالة الواردات وخروجا في حالة الصادرات، ومن ثم فإن عبور السلعة هذه الحدود هي الواقعة المنشئة للرسم الجمركي .وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والرسوم الجمركية على الصادرات من دولة إلى أخرى، فالدول النامية تعتمد على حصيلة الواردات كمصدر من مصادر الدخل، والبعض الأخر يعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية على الصادرات من المواد الأولية كمصدر هام للدخل.

ويمكن التفرقة مابين أنواع الرسوم الجمركية وذلك على أساس إصدارها أو على أساس وحدة الرسم وتعدده.

أ 2 القيود التعريفية الاحتياطية

إلى جانب القيد التعريفي الأصلي، السابق الذكر، توجد أنواع أخرى، تطبق تبعا للظروف التي تستلزمها وهي[1]:

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 52، 53.

1 رسم القصاص

يعد رسم القصاص وسيلة للضغط قد تتخذها أية دولة تتعرض لإجراءات تعسفية إزاء منتجاتها من جانب الدول الأخرى، وذلك حتى تدفع هذه الأخيرة إلى التعديل عن موقفها، وقد تصل تلك الإجراءات إلى حد الحرب الجمركية.

2 الرسوم التعويضية

تعد الرسوم التعويضية رسوما وقائية، تطبق في حالات خاصة تجاه الدول التي تحدد لصادراتها ثمنا أقل من قيمة إنتاجها، بمعنى آخر التمييز بين الأسعار السائدة في الدول الأجنبية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة مضاف إليها أسعار النقل، مما يترتب عليه تحميل المستهلك الوطني أعباء أكبر من المستهلك الأجنبي، وهي رسوم ليس لها غرض مالي، لكنها تهدف إلى تحقيق المساواة، إذ تسمى بالرسوم المضادة للإغراق، وتوجد حالة أخرى تفرض فيها الرسوم التعويضية وذلك عند مواجهة دول تقوم بتخفيض سعر عملتها، وتع□د تلك الرسوم في هذه الحالة بمثابة إعانات للصادرات الخاصة بها، ومن المتفق عليه أنه من أهم الأهداف التي يحققها تخفيض سعر العملة هو تشجيع الصادرات من جهة ومن جهة أخرى تقييد الواردات.

3 تعريفة الأفضلية

قد تفرض تعريفة الأفضلية من أجل تقرير معاملة تفضيلية أو متميزة لدولة أخرى، وتعود نشأة النظام التفضيلي إلى الإمبراطوريات، وقد تغير الأساس الذي بني عليه التفضيل سابقا، فبعد أن كانت رابطة الولاء الاستعماري والتبعية هي جوهر نشأته أصبحت توجد حديثا مبررات كثيرة أخرى كالارتباط التاريخي، الجوار، ووحدة الأهداف كما هو الحال بين الدول النامية.

ب القيود غير التعريفية

تطلق تسمية القيود غير التعريفية على كل ممارسات الدولة التي قد يترتب عليها حرمان السلع أو الحد من دخولها في سوق هذه الدولة.

وتتنوع أدوات الحماية التعريفية، ومن أشهرها:

ب 1 القيود الكمية

تعمل الدولة طبقا لنظام الرقابة الكمية على التجارة الدولية على فرض قيود ذات طبيعة كمية على الصادرات والواردات على حد سواء، بإخضاع سلع التجارة الدولية إما لنظام الحصص أو لنظام التراخيص.

1 نظام الحصص

تفرض الدولة نظام الحصص بشكل مباشر على السلع والبضائع عند تحركها الدولي، وقد شاع تطبيقها عالميا في كل الدول، خاصة بعد الأزمة العالمية لسنة 1930.

كان قد طبق هذا النظام في فرنسا وبلجيكا سنة 1931 ، ثم تبعها العديد من الدول الأخرى المتقدمة، إذ تبين لها أن الحماية عن طريق هذا النظام أسهل وأيسر منها عن طريق الرسوم الجمركية، لاتسام هذا النظام

بإجراءات سهلة وواضحة، على خلاف طريق الرسوم الجمركية، التي يحتاج تطبيقها معرفة ظروف الطلب والعرض من السلع المختلفة.

كما انتشر تطبيق هذا النظام في الدول النامية، التي أصبح من الضروري لتنمية اقتصادها أن تحل مشاكلها بتحديد وارداتها وفقا لمتطلبات التنمية، بقرارات سريعة من السلطة التنفيذية، التي يناط لها تقرير هذه القيود.

ولوحظ أن نظام الحصص أكثر شيوعا في مجال الواردات منه في مجال الصادرات، لأن الأصل أن تشجع الدولة صادراتها، لا أن تقيدها، وفي هذا الصدد لوحظ أنه عمليا توجد عدة صور لحصص الواردات من أهمها :الحصة الإجمالية[1] والحصة الموزعة[2].

2 نظام التراخيص

قد تنصب التراخيص إما على التصدير أو الاستيراد، إلا أننا نجدها أكثر انتشارا في مجال الواردات.

2 أ تراخيص التصدير

طبقا لتراخيص التصدير لا يسمح للمصدرين بالتصدير الفعلي إلا بعد الحصول على تراخيص مسبقة تتيح لهم ذلك، وقد يكون الهدف من اشتراط تراخيص التصدير تعظيم عوائده، خاصة في حالات السلع التصديرية، التي يتدهور فيها الطلب العالمي من حين لآخر، وعلى هذا النحو يعمل تقييد الصادرات على تحسين ميزان المدفوعات، عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة قليلة، لما ينشأ عنه من زيادة قيمة الصادرات.

2 ب تراخيص الاستيراد

طبقا لتراخيص الاستيراد يشترط على المستوردين مسبقا الحصول على ترخيص من قبل الحكومة التي تقوم بالرقابة على الاستيراد، وقد يلجأ إلى هذا النظام عند عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لسبب أو لآخر، وفي هذه الحالة فإنها تحدد مقدار الواردات عن طريق التراخيص المسلمة للمستوردين، كما تلجأ الدولة إلى استخدام هذا النظام رغبة في حماية الأسواق الوطنية من واردات بعض الدول، وفي هذه الحالة فإنها ترفض قبول طلب الترخيص، متى كان خاص بالمنتجات غير المرغوب فيها.

وما يميز هذا النظام، أنه لا يعلن عما تفرضه الدول من قيود استيرادية بطريقة صريحة، فهو يحدد الكميات المسموح استيرادها، لكن دون أن يفرض قيودا على المستورد حجما معينا، لا يجوز له تجاوزه أثناء قيامه بعملية الاستيراد.

وتجدر الإشارة هنا أن المنافسة، قد اشتدت بين المستوردين حول الحصول على التراخيص، ما جعل السلطات العامة تصطدم بمشكل عدم التعادل في توزيعها على المستوردين، إذ قد يستفيد منها البعض، لكن على حساب البعض الآخر.

---

[1] فيها تحدد الدولة وفق هذا النظام، الكمية الإجمالية المسموح باستيرادها خلال فترة معينة، دون توزيعها على المستوردين الوطنيين، أو على الدول المختلفة، المصدرة للسلعة.

[2] فيها تقوم الدولة المستوردة، وفقا هذا النظام، بتوزيع الحصة بين مختلف الدول المصدرة للسلعة، وتحصل هي على نسبة مئوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها من السلعة .

ب 2 القيود الإدارية

تعد القيود الإدارية من بين القيود الجمركية التي تضعها الدولة بغرض التأثير على مبادلاتها الخارجية، استيرادا أو تصديرا، وذلك لتيسير تحقيق أهداف سياستها التجارية ومن أهمها:

– اشتراط تقديم علامات المنشأة أو شهادتها، والالتزام بوضع علامات معينة على الطرود، وتحميل المستوردين نفقات الشحن.

– فرض تكاليف مرتفعة على التخزين ونقل البضائع وتجهيز السفن للتفريغ أو الشحن أو الدخول أو الخروج من الموانئ.

– .وضع اشتراطات صحية وبيئية مبالغ فيها للحد من الواردات.

ما يعاب على مثل هذه القيود هو سوء استخدامها، إذا تأخذ أثناء تنفيذها أشكالا وصورا لا مبرر لها إطلاقا، وبذلك لا يكون الغرض منها إلا عرقلة حركة التبادل وتعقيد مسيرتها، ولها عيب آخر أكثر خطورة هو استعمالها للتهرب من تنفيذ الاتفاقات التجارية، لكن لهذه القيود أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية، لأنها تعد أداة ناجحة في مراقبة وارداتها وحماية أسوقها المحلية.

ب 3 الإعانات التجارية

طبقا لهذه الأداة تقوم الدول على إعانة بعض فروع إنتاجها وذلك بغية الرفع من قدرتها التنافسية، ومثال ذلك الإعانات المقدمة من هذه الدول للسلع الزراعية حتى تتمكن من تقوية صمودها أمام منتجات الدول الأخرى المماثلة[1].

ثانيا القيود التجارية الواردة في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

تفيد التقديرات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن هناك أكثر من 500 اتفاقية دولية متصلة بالبيئة، 323 منها ذات طابع إقليمي، ويرجع تاريخ 302 منها إلى الفترة من سنة 1972 السنة التي عقد فيها مؤتمر الأمم المتحدة الأول للبيئة في استكهولم المعني بالبيئة البشرية وحتى الوقت الحاضر.

وقد شهدت الفترة من سنة 1972 حتى وقتنا الحاضر زيادة سريعة في ظهور الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، إلى أن ظهرت مجموعة من الاتفاقات البيئية ذات علاقة مباشرة بالتجارة الدولية، حيث أحصت لجنة التجارة والبيئة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة في سنة 2001 قائمة تتضمن 34 اتفاقية بيئية متعددة الأطراف (27 منها فقط دخلت حيز النفاذ) تحتوي على قيود تجارية قوية نذكر منها:

أ اتفاقية واشنطون بشأن التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

أبرمت اتفاقية واشنطون بشأن التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض بتاريخ 1973/03/03، ، وتعد محاولة للتوفيق بين التجارة الدولية وحماية الكائنات الحية، إذ تهدف إلى تقييد التجارة مع الدول غير الأعضاء نهائيا، وتنظيمها بين الدول الأعضاء فيما يخص الكائنات المهددة بالانقراض، والمشمولة في ثلاث قوائم في الاتفاقية، بحيث يسمح بالصادرات وذلك عند توافر شروط معينة.

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 54 إلى 58.

ب برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون

أبرم برتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون في الإطار العام لاتفاقية فينا بشأن حماية طبقة الأوزون، التي انضمت لها الجزار سنة 1992، جاء هذا البرتوكول بهدف تقوية الالتزامات الواردة في الاتفاقية التي أصبحت عاجزة عن مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية والسياسية ويتضمن هذا البرتوكول دعوة الدول الموقعة إلى التقليص من إنتاج المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، خاصة مواد الكلورو فلورو كربون (CFC).

ج اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطيرة والتخلص منها عبر الحدود

لقد جاء التوقيع على هذه الاتفاقية كاستجابة عالمية من أجل درء الآثار الخطيرة التي يمكن أن تسببها النفايات الخطيرة على البيئة، خاصة الإدارة البيئية والتنقلات غير المشروعة لتلك النفايات .ويلتزم الأطراف في هذه الاتفاقية بحظر التجارة في النفايات الخطيرة المشعة مع غير الأطراف، كما نظمت هذه التجارة ما بين الأطراف، بحيث تحظر الدولة العضو تصدير النفايات الخطيرة للأعضاء الذين منعوا استيرادها، كما يشترط أن تتوافر لديهم موافقة كتابية من الدولة المستوردة، وتحظر كذلك الدولة العضو من استيراد النفايات إذ تشككت في توفر القدرة الفنية والإدارية للتعامل معها بطريقة أمنة بيئيا.

د برتوكول كيوتوا حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ

أبرم برتوكول كيوتو في إطار الإتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ، من أجل تنفيذ الالتزامات الموضوعة من قبل الاتفاقية، لاسيما باللجوء للقواعد الاقتصادية كأداة للتنظيم، وهو ما كون شهرة البرتوكول.

هـ اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم على إجراءات بعض المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية الخطيرة في التجارة الدولية

اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم على إجراءات بعض المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية الخطيرة في التجارة الدولية وتهتم كما يدل على ذلك اسمها بالتجارة الدولية للمواد الكيميائية والمبيدات شديدة الخطورة، وصنفت الاتفاقية هذه المواد الى ثلاثة أنواع :مواد كيميائية محظورة، مواد كيميائية مقيدة بشدة، وتركيبات مبيدات الآفات شديدة الخطورة ذات آثار خطيرة على صحة الإنسان والبيئة.

و برتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية

أبرم برتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية بعد اجتماع ممثلو عدة دول لبحث ضوابط استخدام الهندسة الجينية في إنتاج الغذاء وضوابط حماية المستهلكين من هذه الأغذية، والتي لم يثبت بعد علميا أنها آمنة تماما من الناحية الصحية[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 58 إلى 66.

الفرع الثاني: استخدام القواعد المقيدة للتجارة الدولية في مجال البيئة

في الواقع، يرجع المصدر الرئيسي للمطالبة باستخدام أدوات الحماية التجارية لتحقيق أغراض بيئية، لأنصار البيئة ورجال الأعمال، إذ يطالب هؤلاء أن تكون أدوات الحماية التجارية، ضمن أدوات قواعد حماية البيئة.

ويكمن استخدام أدوات الحماية التجارية في مجال البيئة كما يلي:

أولا فرض الرسوم الجمركية لأغراض بيئية

يرى أنصار حماية البيئة أن منتجات الدول التي لا تتبع قواعد بيئية أو تتراخى في تطبيقها، يجب أن تخضع لرسوم جمركية مضادة، وذلك للحفاظ على الميزة النسبية بين السلع المستوردة والسلع المحلية.

ولقد لجأت بعض الدول هنا، إلى النص في قوانينها على ما يعرف بالتعريفة العلمية، منها الولايات المتحدة الأمريكية، التي ينص القسم السادس من قانونها الفيدرالي المتعلق بالرقابة المائية، على تعليمات صريحة لوزير التجارة، بأن الميزة النسبية المحتملة التي تمتلكها أي سلعة مصنعة في دولة أجنبية مقارنة بمثيلتها المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية تنشأ نتيجة كون أن الدولة الأجنبية لا تستوجب في برامجها البيئية، تخفيض التلوث بدرجة عالية ولا تستلزم من مصنعيها أن يطبقوا برامج تخفيض التلوث.

ومن هنا يجب على الوزير فرض رسوم جمركية على المنتج الأجنبي بالقدر اللازم للتعويض عن هذه الميزة وإلى المدى الذي يؤدي فرض هذه الرسوم إلى تشجيع الدول الأجنبية على تنفيذ برامج مكافحة وتخفيض التلوث بشكل فعال.

ثانيا منح الإعانات التجارية لأغراض بيئية

قد تلجأ بعض الدول إلى استخدام الإعانات التجارية لمشاريعها الخاصة، من خلال تغييرها لأساليبها الإنتاجية الأكثر تلوثا، إلى أساليب أقل تلويثا، واقتناءها لتكنولوجيات نظيفة بيئيا، وذلك بهدف تخفيض ومكافحة التلوث.

كما قد تهدف كذلك إلى جعل هذه المشاريع لا تفقد ميزتها النسبية في المنافسة مع المشاريع الأجنبية المماثلة في الداخل والخارج.

وتجدر الإشارة هنا، أن الإعانات كقيد غير تعريفي، قد لا تستعمل فعلا لأغراض بيئية، ولا تمثل حافزا قويا في هذا المجال، إذ قد تلجأ المشاريع إلى المبالغة في تقدير حجم إصداراتها الملوثة بغرض الحصول على إعانات كبيرة، وذلك ليس لتخفيض التلوث وإنما لتحقيق مزايا تجارية.

من كل ما سبق، نخلص إلى أن قواعد تقييد التجارة الدولية قد تواجه صعوبات عملية، إذ أنها ليست عملية على المستوى الدولي، لأنه قد ينظر إليها على أنها تشكل اعتداء على سيادة الدول في اختيار أساليب الإنتاج، التي تراها مناسبة وملاءمة لظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه قد تكون هذه الممارسات التجارية مخالفة لما يسعى فيه العالم إلى تحرير التجارة الدولية بإتباع قواعد محررة، وهذا ما يدعونا إلى دراسة مظاهر تأثير القواعد التجارية على البيئة[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 70 إلى 73.

المبحث الثاني: مظاهر تأثير القواعد التجارية على البيئة

بعد أن رأينا أن القواعد التجارية تتراوح بشكل أساسي بين التحرير والتقييد، فإنه من المتوقع أن يختلف تأثير كل منها على البيئة وفقا لما يرتبط بها من قواعد حمايتها، وفي هذه الصدد ثار جدل بين أنصار حرية التجارة وأنصار حماية البيئة حول كيفية تأثير قواعد قواعد تقييد التجارة وقواعد تحريرها.

المطلب الأول: مظاهر تأثير قواعد تقييد التجارة الدولية على البيئة

تزايد لجوء العديد من الدول إلى قواعد مقيدة للتجارة الدولية لأغراض بيئية، خاصة التي تعتمد على القيود التجارية غير التعريفية كالقيود الكمية والرسوم ضد الإغراق والقيود الإدارية على الصادرات والمقاييس الفنية، والتي تعتمد كذلك على القيود الواردة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

ويعتبر تأثير قواعد تقييد التجارة الدولية على البيئة من المواضيع الهامة التي كانت محل جدل بين من يرى أنها ذات تأثير إيجابي، ومن يرى العكس أي أنها ذات تأثير سلبي على البيئة.

الفرع الأول: التأثير الايجابي

يرى أنصار تقييد التجارة، أن إتباع الدولة لقواعد مقيدة للتجارة الدولية، التي تهدف إلى تحقيق أغراض بيئية هي شكل جديد من أشكال الحماية البيئية، ويستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات الايجابية لهذه القواعد هي:

أولا ضمان التطبيق الكامل للقواعد المعتمدة لحماية البيئة

لقد وجد أنصار البيئة في تقييد التجارة الدولية وسيلة مناسبة للغاية لتحقيق هدفهم المتمثل في تطبيق قواعد حماية البيئة بمختلف أنواعها تطبيقا كاملا، سواء داخل الدولة أو في خارجها، لذا فهم يطالبون باستخدام قواعد تقييد التجارة ضد صادرات الدول التي لا تستخدم قواعد بيئية جيدة، وتتساهل في تطبيقها قصد تحقيق مزايا تنافسية.

وباستخدام هذه القواعد يصبح من الممكن توفير الحماية للصناعات التي تأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية، أكثر من الصناعات الأخرى التي لن تستفيد من الحماية نتيجة لتراخي قواعدها المتعلقة بحماية البيئة، فهنا قد تلجأ الدول إلى تعويض المشاريع الوطنية العاملة فيها عما تتحمله من تكاليف إضافية، نتيجة لمراعاتها للقواعد البيئية المختلفة، وهي تقوم بمختلف عمليات الإنتاج، وذلك في وجه عدم قيام بعض المشاريع الأجنبية المشابهة بتحميل مثل هذه التكاليف، لعدم مراعاتها لمثل هذه القواعد، وفي هذا تشجيع كاف للمشاريع الوطنية على إتباع هذه القواعد، ولأنه يمكن لهذا التعويض أن يتم بكل بساطة في صورة فرض قيود تجارية على الواردات المماثلة من تلك المشاريع الأجنبية، مثلا في شكل رسوم جمركية تعوض الانخفاض النسبي في أثمان هذه الواردات بالمقارنة بأثمان المنتجات الوطنية، فإنه ستكون لهذه القيود ذاتها نتيجة أخرى إلى جانب تشجيع المشاريع الوطنية على إتباع القواعد البيئية المختلفة، ألا وهي تحفيز المشاريع الأجنبية المذكورة وكذلك حكوماتها على إتباع مثل هذه القواعد .وفي هذه النتيجة المزدوجة للتقييد التجارة تكمن إيجابيتها في نظر البيئيين.

ثانيا ضمان فعالية القواعد الداخلية المعتمدة لحماية البيئة

قد تستخدم الدولة قواعد مقيدة للتجارة لضمان فعالية قواعدها البيئية الداخلية، ومثال ذلك أن تتطلب من منتجيها إتباع طرق في الإنتاج تقلل من استنزاف ثرواتها الطبيعية، كالغابات، والتربة الزراعية ، والمياه، مما سيحافظ عليها أو يقلل من انبعاثات الغازات السامة الملوثة، ويساهم في معالجتها، وبالطبع فإنه يترتب على هذه المتطلبات ارتفاع في تكاليف الإنتاج الوطنية في الدولة، ما يؤدي إلى زيادة الواردات من السلع المماثلة من دول أخرى لا تعنيها تلك الظاهرة أصلا، وبالتالي لا يوجد فيها متطلبات مماثلة، مما يخفض من تكاليف الإنتاج بالمقارنة مع الدولة الأولى، فهنا تضطر هذه الدولة إلى استخدام القيود التجارية على الواردات الأجنبية لضمان فعالية قواعدها البيئية الداخلية.

ثالثا تحفيز الدول على الانضمام إلى الاتفاقات البيئية الدولية

تستطيع القيود التجارية أن تقوم بدور ايجابي هام، يتمثل في تحفيز وتشجيع الدول على المشاركة في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، فحسب رأي البيئيون يمكن استخدامها ضد الدول ذات الممارسات المضرة بالبيئة الدولية كاستنزاف الغابات، وذلك لإجبارها على الانضمام إلى الاتفاقات البيئية لإتباع قواعد تجارية معينة أقل إضرارا بالبيئة.

رابعا تقوية الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

لقد استخدمت القيود التجارية في حالات عديدة لتقوية الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، حيث صرحت عدة حكومات بفرض عدة حكومات بفرض عقوبات تجارية على الدول المعروف عن مواطنيها أنهم ينقصون من فعالية الاتفاقات البيئية، على الرغم من أن العقوبات لم تفرض إلا نادرا، فإن التهديد باحتمال فرضها قد ساعد في تقوية عدد من هذه الاتفاقات

خامسا تقييد تجارة التلوث

سيسمح استخدام أدوات الحماية التجارية للدولة بالحفاظ على بيئتها ضد استيراد السلع الملوثة، كاستخدام القيود الإدارية لحضر تجارة النفايات، خاصة أخطرها كالنفايات النووية الملوثة بالإشعاع، ويقصد بها تلك الفضلات التي تنتج عن المصانع النووية، والتي تعد خطيرة على البيئة والإنسانية جمعاء، كما تثير مشكلة التخلص منها[1].

الفرع الثاني: التأثير السلبي

يرى معارضي الحماية التجارية أنها تمثل قيدا على قدرة الدول النامية على حماية الموارد البيئية الوطنية والموارد البيئية العالمية، ويستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات السلبية هي:

أولا نمو التجارة غير المشروعة للموارد الطبيعية

مع تقييد التجارة الدولية لبعض الصادرات لحماية البيئة، انتشرت ظاهرة التجارة غير المشروعة، والتي تتم في الخفاء للموارد الطبيعية، ومن الأمثلة على ذلك:

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 96 إلى 107.

أ التجارة غير المشروعة للأخشاب

إذ كان تقييد التجارة في الأخشاب ببعض الدول عمل بالفعل على خفض استنزاف الأشجار بالغابات، إلا أن نتائجه لم تكن إيجابية في دول كثيرة طبقته، إذ فتح حظر الصادرات للأخشاب أبوابا للتهرب والتجارة غير المشروعة في عدة دول، حيث أصبحت نصف صادراتها من الأخشاب مهربة.

ب التجارة غير المشروعة للحيوانات ومنتجاتها: 1 زيادة عمليات التهريب للحيوانات ومنتجاتها

هناك دول عديدة فرضت حظرا من جانب واحد، على الواردات من بعض الحيوانات البرية ومنتجاتها من الجلود والفراء، إلا أن ذلك لم يوقف تجارتها بل استمر بشكل غير مشروع، فمثلا الحظر على التجارة في عاج الأفيال التي تعيش بالغابات وتتركز بوسط وشرق جنوب إفريقيا لم يوقف عمليات قتلها، بل أستمر الانخفاض في عددها نتيجة لتصديرها غير المشروع، خاصة في السودان والكنغو.

2 زيادة التجارة على الإنترنت للحيوانات ومنتجاتها

قال المدافعون عن الحياة البرية، أن التجارة غير المشروعة في الحيوانات البرية ومنتجاتها على الإنترنت تدفع أكثر الأنواع النادرة في العلم نحو الانقراض، فقد كشف تحقيق للصندوق العالمي لرعاية الحيوان عن وجود ما يصل إلى تسعة آلاف من الحيوانات الحية أو المنتجات الحيوانية تباع على مواقع تجارية على الإنترنت مثل موقع إيباي، وذلك في أسبوع واحد.

ثانيا نمو التجارة غير المشروعة للنفايات الخطيرة

رغم التقدم الذي تم خلال السنوات الأخيرة في التحكم في تجارة النفايات الخطيرة، فمازالت المشكلة بعيدة عن الحل، ففي تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن حوالي 440 مليون طن من النفايات الخطيرة تتولد كل سنة على مستوى العالم، ويعتقد أن جزء كبير منها يشحن بطريقة غير مشروعة عبر الحدود الدولية، وإن كان من المستحيل تحديد كميتها، حيث أن هذه التجارة لا تظهر أبدا.

ثالثا تحقيق منافسة غير عادلة بين الدول

قد توضع أدوات الحماية التجارية بطريقة تحكمية مبالغ فيها، ما يجعلها تضع المنتجات الأجنبية في مركز أدنى من المحلية، كما أن الكثير من هذه القواعد الحمائية يؤخذ عليها الافتقار إلى الشفافية أو ضعف السند العالمي في كثير من الأحيان، ولذا فهي تعد عائقا أمام التجارة الدولية، فقد لا يقتصر الأمر من وضعها على حماية البيئة بل يسعى في الحقيقة من وراء هذه الحماية تحقيق منافسة غير عادلة بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالأولى قد تفرض شروطا قاسية على صناعتها لحماية صحة وسلامة وأمن عمالها أو أراضيها وتكلف الصناعة المعنية بنفقات إضافية (النفقة الاجتماعية) ، وهو ما يزيد من تكلفة الإنتاج وأسعار منتجاته، ولكن الدولة الأخرى، وخاصة النامية قد لا تعني بهذه الاعتبارات، وتحمل المجتمع هذه النفقات، وهذا يعني أن تكون أسعار صناعتها أقل[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 107 إلى 112.

المطلب الثاني: مظاهر تأثير قواعد تحرر التجارة الدولية على البيئة

يعد تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، من المواضيع الهامة التي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في السنوات الأخيرة، ويمكن إرجاع هذا الاهتمام إلى ثلاثة أسباب رئيسية، يتمثل السبب الأول في زيادة الاهتمام بالتهديدات التي قد تكون وراء المشاكل البيئية على المستوى العالمي، والسبب الثاني في ظهور مفهوم التنمية المستدامة، الذي وسع من دائرة الاهتمام بالبيئة، أما السبب الثالث فيتمثل في اندماج الاقتصاديات القومية بشكل أكثر ومتزايد في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعرف بظاهرة العولمة.

ولقد كان تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة محل جدل بين من يرى أن لها تأثير إيجابي ومن يرى العكس

الفرع الأول: التأثير الإيجابي

يرى أنصار الحرية التجارية أن إتباع الدولة لقواعد محررة للتجارة له تأثير إيجابي على البيئة، ويوفر لها أفضل الآليات لحمايتها، ويستند هؤلاء إلى مجموعة من التأثيرات هي:

أولا تسهيل نقل التكنولوجيا النظيفة بأقل تكلفة

لقد ثار جدل في الفكر الاقتصادي بأن الدول التي تأخذ بالحرية التجارية، تكون أكثر استقبالا للتكنولوجيا النظيفة، من تلك التي تتميز بتقييد تجارتها، وربما يرجع ذلك إلى أن صادرات الدول المتحررة تجاريا يتعين عليها أن تفي بحاجة المتطلبات البيئية المتشددة في الخارج.

فحسب أنصار الحرية، ييسر تحرير التجارة إمكانية الحصول على التكنولوجيا اللازمة، ورفع مستوى الإنتاجية الذي قد يخفض من استنزاف الموارد الطبيعية، فغالبا ما تكون التكنولوجيا الحديثة أكثر صداقة للبيئة، لأنها نشأت وتطورت بالدول المتقدمة ذات القواعد البيئية المتشددة، ومن ثم يتوقع أن يكون الأثر التكنولوجي ايجابيا على البيئة، حيث أنه يصاحب تطبيق التكنولوجيا النظيفة فوائد عديدة تعود على الدول التي تتبناها منها:

– تشجيع المنشآت على البحث على أفضل التكنولوجيات المتاحة، مما يفيد ليس فقط الصناعة وإنما كذلك جهات البحوث والمجتمع العلمي والمدارس المهنية في مجال البيئة.

– تحقيق وفرات في تكلفه معالجة المخلفات واستهلاك الطاقة والمواد الخامة، مما يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الإنتاج.

– تحسين بيئة العمل، وذلك بتخفيض الأمراض الناتجة عن التلوث التي يعاني منها العمال، الذين يعتبرون من أهم الأصول بالنسبة لأي صناعة.

– زيادة فرص التصدير من خلال الوفاء باشتراطات الدول المتقدمة، التي تلزم أن تكون المنتجات المستوردة صديقة للبيئة[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 74 إلى 76.

ثانيا تخفيض نسبة التلوث الصناعي

أثبت بعض الدارسات نقص تركيز نسبة التلوث الصناعي في الدول المعتمدة لقواعد تحرير التجارة بمعدلات أعلى من تلك التي حدثت في الدول التي تعتمد أدوات مقيدة للتجارة، ومن أهم هذه الدراسات لدينا :الدراسة التي قام بها" ك .أندرسون سنة 1992 ، على سلعة الفحم، التي تعد من السلع التي تحقق موارد مالية كبيرة، باعتبارها المساهم الرئيسي في التدفئة العالمية، وهي سلعة تخضع لقيود كبيرة .وقد توصل هذا الباحث إلى أنه في حالة تحرير تجارة الفحم بإزالة القيود على استيراده، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع السعر العالمي لهذه السلعة، وهذا ما يؤدي إلى نقص استهلاكه في الدول المستوردة للطاقة، وبالتالي تنخفض صادراته إلى الخارج، فتقل بذلك الكمية المستخدمة، وسينخفض التلوث الناتج من الطاقة المعتمدة على الفحم.

ثالثا إعادة توطين إنتاج السلع الغذائية في الدول النامية

توقعت أغلب دراسات تقييم تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة، حدوث زيادة في أسعار السلع الغذائية في ظل التحرير الاقتصادي، المتمثل في إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية، وهذه الزيادة قد تدفع لإعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الغذائية، من الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، وبالتالي فمن المتوقع أن يحدث توسعا لهذه الدول في الإنتاج، وهذا ما يسمى بأثر الحجم.

رابعا تحقيق التنمية المستدامة

يؤمن أنصار الحرية التجارية بأن تحرير التجارة الدولية سوف يشجع التنمية الاقتصادية واستخدام أكثر كفاءة لمصادر الثروات الطبيعية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، فالتخفيضات على التعريفية الجمركية، تتيح للدولة فرص أفضل للتصدير، ومن ثم الحصول على الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية، ورفع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية، مما يجعل الأفراد يزيدون من اهتماماتهم في المحافظة على البيئة، نتيجة زيادة الوعي، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية البيئة[1].

الفرع الثاني: التأثير السلبي

توجد الآراء المعارضة التي ترى للحرية التجارية تأثير سلبي على البيئة، ويستند هؤلاء إلى بعض التأثيرات

أولا استنزاف الموارد الطبيعية

يحذر أنصار البيئة من خطورة تحرير التجارة الدولية على عمليات استنزاف الموارد الطبيعية، التي تعتمد عليها الدول النامية في الحصول على النقد الأجنبي اللازم لعمليات التنمية، ومن أهم الموارد الطبيعية التي كثر الحديث عن مخاطر استنزافها نتيجة التحرير هي:

أ الغابات

إذا كانت تعد إزالة الأشجار لأغراض الزراعة والرعي أو للاستخدام المنزلي من الأسباب الهامة لإتلاف الغابات، فحسب البيئيون فإن قطعها لأغراض تجارية دولية يعد السبب الأساسي لإزالتها، إذ قد يكون فتح الأسواق العالمية دافعا للدول لقطع الأشجار بشكل أسرع من المطلوب للاحتياجات المحلية.

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 77 إلى 79.

ب التربة

يعد التصحر والتلوث من المشاكل التي تعاني منها التربة، ويتوقع البيئيون زيادة حدتها مع تبني الدول لسياسة الحرية التجارية.

ب 1 ازدياد خطر التصحر

إن التصحر وتعرية التربة قديم قدم الأرض نفسها، لكن دراسته وطرق مكافحته والتنبيه إلى خطورته علم حديث، فالدراسات التطبيقية لرصد التصحر ومنعه لا يزيد عمرها عن ربع قرن، و يعد من أخطر المشاكل التي تمس كل أراضي العالم، وتعاني منه خاصة دول العالم الثالث

ب 2 تلويث التربة الزراعية

تتعرض التربة الزراعية، نتيجة تبني سياسة التجارة الحرة إلى التلوث، عن طريق الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

1 التلويث بالأسمدة الكيماوية

تعد الأسمدة الكيماوية مخصبات اصطناعية تضاف إلى التربة الزراعية بغرض تحقيق زيادة في الإنتاج، إلا أن هذه المخصبات قد تتسبب في تلويث التربة، إذا لم تستخدم بالمعدلات المثلى، وفي الأوقات المناسبة، وبالكيفيات الملاءمة

2 التلويث بالمبيدات الحشرية

تعرف المبيدات الحشرية استخدام واسع النطاق في الكثير من الدول، وذلك رغبة منها في التغلب على الآفات الزراعية، وتحقيق إنتاجية وفيرة، غير أن الدراسات التي أجريت على التربة المعاملة بالمبيدات، أثبتت أن هذه الأخيرة يمكن أن تتدخل في وظائف وتركيب محتويات التربة، مما قد يحدث خلل في خصوبتها وتلويثها، وبالتالي تلويث محاصيلها، وهو ما يضر بالإنسان عند تناوله لتلك المحاصيل

ج الحيوانات البرية

لقد أصبحت التجارة الدولية في الحيوانات البرية صناعة عالمية متكاملة، حيث أتاح تحرير التجارة زيادة صادرات أنوع كثيرة من الحيوانات، وذات القيمة العالية في السوق، وبالتالي زيادة انقراضها، ففي كل سنة يتم شحن حوالي 40 ألف من القردة عبر الحدود الدولية، إلى جانب حوالي 6 مليون طيور حية، و 3 مليون من إنتاج مزارع السلاحف، و 15 مليون جلد زواحف خام .وتعد الصين، اليابان، وأوروبا، وبعض أجزاء شرق آسيا، والولايات المتحدة الأمريكية ، من كبار مستهلكي الحيوانات البرية ومنتجاتها، لاستخدامها كحيوانات أليفة، وفي حدائق الحيوانات، وفي الملابس كالزينة، وكذا في الغذاء أو المكونات الدوائية

د مصايد الأسماك

مع تحرير الدول لتجارتها، ارتفعت قيمة صادرات الأسماك خمسة أضعاف تقريبا منذ سنة 1980 ، لتصل إلى 52 مليار دولار في سنة 1997 ، وذلك حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، فمن جهة تهمين الدول المتقدمة الصناعية على توريد الأسماك على مستوى العالم، ومن جهة أخرى نجد نصيب الدول النامية من الصادرات قد ارتفع بانتظام في السنوات الأخيرة، فبحلول سنة 1991 ارتفع نصيبها إلى 49% ،

وقد أصبحت الصين، الشيلي، تايلاند، وأندونسيا، من بين أول عشرة مصدرين للأسماك في العالم، وقد زادت قيمة الصادرات من هذه الدول أربع مرات فيما بين سنتي 1998 و 1997، لكن هذه الزيادة أدت إلى استنزاف مصايد أسماك الدول النامية.

هـ المياه

يضيف البيئيون آثارا سلبية أخرى على البيئة كنتيجة لتحرير التجارة الدولية تتمثل:

هـ 1 الإسراف في استهلاك المياه

مع تحرير التجارة الدولية ازدادت المنافسة المحلية على المياه في بعض دول العالم، خاصة النامية منها، بين قطاعات الزراعة والصناعة، ومن المحتمل أن تشتد هذه المنافسة ضراوة كلما ازدادت طموحات التوسع الاقتصادي، والزيادة من الصادرات الزراعية والصناعية .ومن منظور عالمي فقد كانت الكمية المطلوبة والمستخدمة من المياه تتضاعف كل عشر سنوات طوال القرن الماضي، نتيجة التفتح والتوسع الاقتصادي، وأكثر الدول تأثرا اليوم بقلة المياه، هي دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا .غير أن منطقة إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ستنضم إليها خلال نصف القرن التالي، نظرا لأن عدد سكانها سيتضاعف ، بل سيصبح ثلاثة أمثال ما هو عليه حاليا

هـ 2 تلويث المياه

تعاني المجاري المائية الأنهار والبحار والمحيطات من تلوث شديد نتيجة لرمي النفايات فيها، وعدم قدرة العوامل الطبيعية التخلص منها، نظرا لكميتها أو لنوعيتها أو لصعوبة تحّللها بيولوجيا، مما يؤدي إلى آثار سلبية مدمرة للحياة الطبيعية في المجاري المائية، تعود بالضرر الشديد على الإنسان عند استخدامه لمياهها.

ثانيا إعادة توطين التلوث في الدول النامية

يرى أنصار البيئة أن هناك آثار سلبية هامة لتحرير التجارة الدولية على بيئة الدول النامية تتمثل:

أ إعادة توطين النفايات الخطرة

من أسوء الآثار التي ترتبها التجارة الدولية الحرة نمو السوق الدولية للنفايات، حيث تتيح الفرصة لنقل النفايات الخطيرة من مصادرها، بالدول القادرة على دفع المقابل أو على التفاوض، إلى الدول الفقيرة، خاصة التي تعاني من عدم وطنية المسئولين فيها، ومن أمثلة تلك الصفقات، صفقة تشمل 2100 طن من النفايات السامة المشعة، تم إبرامها عن طريق شركة إيطالية (كسمسار، ووسطاء محليين ذوي نفوذ) لدفنها في الأراضي النيجرية سنة 1988.

ب إعادة توطين الصناعات الملوثة

إن تحرير التجارة الدولية ينقل آثار القواعد البيئية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وذلك نتيجة هجرة الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية .وأشارت الدراسات إلى أن الصناعات الملوثة للبيئة يتم اجتذابها إلى الدول النامية نتيجة لعدة عوامل، بما في ذلك تكلفة ونوعية اليد العاملة، وتوفر الموارد الطبيعية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الكبرى، وكذا تراخي القواعد البيئية في تلك الدول، إذ تفرض الدول المتقدمة صناعيا، العديد من المقاييس البيئية على الصناعات الخطير، لحماية صحة العمال والمستهلك

والبيئة، وهذا يؤدي إلى تناقص العائد الذي تحققه تلك الصناعات، بالمقارنة بنفس الصناعات التي تمارس نشاطها في دول لا تلتزم بنفس القواعد البيئية الصارمة، لذلك قد تضطر تلك الصناعات إلى هجرة وطنها الأصلي والتوطن في دول أخرى لا تهتم بحماية البيئة ولا تعتمد قواعد بيئية صارمة، وبالتالي فإن حرية التجارة فتحت المجال للإضرار ببيئة الدول النامية.

ج إعادة توطين الإنبعاثات الغازية التي تمس بالغلاف الجوي

إن النشاطات الصناعية الحالية، وما تطلقه من غازات سامة، والتي ازدادت في الدول النامية، نتيجة لتحرير التجارة الدولية، سوف تتسبب في زيادة استنزاف طبقة الأوزون وفي احترار سطح الأرض وحموضة الأمطار.

ج 1 زيادة استنزاف طبقة الأوزون

ساهم التطور الصناعي غير المنظم وغير المراقب الذي عقب الثورة الصناعية في الإساءة للبيئة وذلك عن طريق تلويثها، فلا شك أن مشكلة استنزاف طبقة الأوزون تعد من أخطر مشاكل تلوث بيئة عالمنا المعاصر.

ج 2 زيادة احترار سطح الأرض

يتكون الغلاف الجوي من الغازات الدفيئة الموجودة طبيعيا، والتي تبقي الأرض دافئة بما يكفي لجعلها صالحة للحياة ، ومن هذه الغازات:

– غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي تطلقه الكائنات الحية، التي تعيش على سطح الأرض وذلك عن طريق التنفس، كما تطلقه النباتات المتفتحة.

– أوكسيد النيتروز الناتج عن العمليات الميكرولوجية التي تتم في التربة.

– الميتان الذي ينتج من البكتريا اللاهوائية والتي تعيش في النظم الإيكولوجية في المناطق الرطبة.

إذن فهذه الغازات موجودة طبيعيا، لا دخل للإنسان في ذلك، غير أن النشاطات الصناعية المختلفة التي يقوم بها الإنسان في سبيل تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية سببت في إطلاق كميات من هذه الغازات، الأمر الذي أدى إلى زيادة تركيز الغازات الموجودة طبيعيا في الغلاف الجوي .كما أدخل الإنسان غازات أخرى أكثر خطورة في ذلك الغلاف مثل غاز الكلورو فلورو كربون، والذي سبق وأن بينا خطورته في تدهور طبقة الأوزون .فقد أثر كل ذلك في حرارة سطح الكرة الأرضية، إذ رفع من المتوسط السنوي لدرجة حرارة الهواء على الصعيد العالمي، خاصة غاز الكربون .وتوصلت الدلائل العلمية إلى أن زيادة تركيزه في الغلاف الجوي هو الذي أدى إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الكرة الأرضية عن ما هو طبيعي لبقاء الحياة فيها، وبالتالي فإن ذلك سوف يؤثر على المناخ

ج 3 حموضة الأمطار

لم تؤدي الحرية التجارية الذي وصلت إليها دول العالم والتي سمحت لها بتحسين ظروف معيشتها فقط إلى خلق مشكل الأوزون وارتفاع حرارة سطح الكرة الأرضية، إنما أدى كذلك إلى ظهور ما يسمى بالأمطار الحمضية والتي تعود للعقد الأخير فقط وتهدد الحياة على سطوح الأرض[1].

[1] قايدي سامية، المرجع السابق، بتصرف، ص 80 إلى 94.

خاتمة:

لقد توصلنا من خلال دراستنا لموضوع العلاقة بين التجارة والبيئة إلى وجود تأثير متبادل بين التجارة والبيئة، إذ تؤثر كل منهما في الأخرى، فالتجارة خاصة الدولية تؤثر على البيئة من خلال قواعدها المحررة للتجارة وتلك المقيدة لها، ويمكن التركيز هنا على الآثار المحتملة لهذه الأخيرة على البيئة، فإزالة القيود التجارية في ظل التحرر التجاري من شأنه أن يشجع على زيادة التبادل التجاري الأمر الذي يقتضي بدوره التأثير على الموارد الطبيعية التي تعد المصدر الأساسي لعملية التصنيع والإنتاج . كما أن فرض القيود التجارية لأغراض بيئية قد يترتب عليها آثار على البيئة.

في حين تتأثر التجارة الدولية بالقواعد البيئية، على أساس أن القواعد التي تتخذها الدولة ومختلف قطاعاتها من أجل حماية البيئة لا تتم دون تكلفة، بل تتحمل في سبيلها تكاليف مباشرة تكمن في المبالغ المالية التي تنفقها لعلاج آثار بعض الأضرار البيئية، وتلك التي تتحملها لمنع أو خفض التلوث، هذا فضلا عن ما قد يترتب على تنفيذ هذه القواعد من تغيير في المراكز النسبية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين الدولة وغيرها من الدول، وفي مجالات حركات رؤوس الأموال، والاستثمارات المباشرة، وفي نقل التكنولوجيا.

إن منطق القواعد البيئية هو تحقيق التوازن بين تكاليف التلوث وتكاليف التحكم فيه، في حين توجد بعض أشكال التلوث الخطيرة التي يتعين القضاء عليها كليا، وذلك ما سيكون بمثابة الاستثناء وليس القاعدة، ومن الناحية المثالية فإنه يجب تقييد التلوث إلى الحد الذي تكون فيه المزايا التي تعود على المجتمع ككل من جراء زيادة تقليل التلوث أقل من تكاليف التحكم فيه .الأمر الذي استدعى ضرورة إدماج موضوع حماية البيئة في النظام التجاري الدولي، وبالفعل فقد تم ذلك وإن كان، بصورة تدريجية، بدءا من الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1947 الذي ظهر فيه البعد البيئي من خلال مبادئه وأحكامه الأساسية التي وردت في نص المادة 20 والتي تتعلق بالاستثناءات العامة، حيث وضع الاتفاق بعض القيود على استخدام التدابير التجارية كسياسة بيئية، إلا أنه يسمح باستخدامها كعقوبات في ظروف استثنائية، فقواعد الاتفاق تحث على اللجوء إلى الحلول التعاونية.

وتشير هذه العلاقة الأساسية المتداخلة بين التجارة والبيئة ضمنا إلى أن السياسة التجارية تؤثر على البيئة. وعلى العكس وبالنظر إلى أن السياسة البيئية تؤثر على حالة العرض والطلب المتعلقة بالسلع، فإنها تؤثر على التجارة أيضا. وادراكا لهذه العلاقة المتبادلة فقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى سياسات بيئية وتجارية متكاتفة.

قائمة المراجع المعتمدة

الكتب:

- أحمد عبد الخالق، السياسات البيئية والتجارة الدولية (دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
- صالح عزب حسن، المعايير البيئية في التجارة الدولية وآثارها على الدول النامية وخاصة مصر، رسالة دكتوراه في العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، 2003.
- صفوت عبد السلام عوض الله، تحرير التجارة العالمية وآثارها المحتملة على البيئة والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- عبد الباسط وفا، دراسات في التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- قاصدي فايزة، المعايير البيئية في مجال الصفقات العمومية – دراسة مقارنة – رسالة دكتوراه في القانون، جامعة سعيدة ، 2019.
- قايدي سامية، التجارة الدولية والبيئة، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، بدون تاريخ.
- محمد إبراهيم محمود الشافعي، السياسة البيئية وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.
- وسيم وجيه الكسان رزق الله، الأبعاد الاقتصادية لاتفاقية الجات وأثرها على التنمية التكنولوجية في . البيئة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

القواميس:

- القاموس الاقتصادي – تأليف حسن النجفي – مطبعة الإدارة المحلية - بغداد – 1977م.

المواقع الرسمية:

- الموقع الرسمي للإيكاو: إعداد القواعد القياسية في الإيكاو.
- موقع ويكيبيديا 2020.

فهرس البحث

مقدمة.....03
الفصل الأول : آثار البيئة على التجارة 04
المبحث الأول : قواعد حماية البيئة 05
المطلب الأول : القواعد البيئية الإقتصادية.....06
الفرع الأول: تسعير التلوث البيئي.....07
الفرع الثاني: منح إعانات بيئية.....08
الفرع الثالث: إصدار تراخيص تجارية للتلوث.....09
الفرع الرابع: إبرام اتفاقات تفاوضية.....10
الفرع الخامس: استخدام العلامات البيئية.....11
الفرع السادس: استخدام مخططات الشهادة البيئية.....12
المطلب الثاني : القواعد البيئية القانونية.....13
الفرع الأول: القواعد الدولية.....14
الفرع الثاني: القواعد الوطنية.....15
المبحث الثاني : مظاهر تأثير القواعد البيئية على التجارة.....16
المطلب الأول : توطين الصناعات الملوثة للبيئة.....17
الفرع الأول: مفهوم الصناعات الملوثة للبيئة.....18
الفرع الثاني: إعادة توطين الصناعات الملوثة في الدول النامية.....19
المطلب الثاني : تفاوت القدرة التنافسية للدولة.....20
الفرع الأول: العلاقة بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول.....21
الفرع الثاني: التوفيق بين القواعد البيئية والقدرة التنافسية للدول.....22
الفصل الثاني : آثار التجارة على البيئة.....23
المبحث الأول : مضمون القواعد التجارية.....24
المطلب الأول : القواعد المحررة للتجارة الدولية 25
الفرع الأول: أهم القواعد المحررة للتجارة الدولية.....26
الفرع الثاني: استخدام القواعد المحررة للتجارة في مجال البيئة.....27
المطلب الثاني : القواعد المقيدة للتجارة.....28
الفرع الأول: أهم القواعد المقيدة للتجارة.....29
الفرع الثاني: استخدام القواعد المقيدة للتجارة في مجال البيئة.....30
المبحث الثاني : مظاهر تأثير القواعد التجارية على البيئة.....31
المطلب الأول : مظاهر تأثير قواعد تقييد التجارة على البيئة.....32
الفرع الأول: التأثير الإيجابي.....33
الفرع الثاني: التأثير السلبي.....34
المطلب الثاني : مظاهر تأثير قواعد تحرر التجارة على البيئة 35
الفرع الأول: التأثير الإيجابي.....36
الفرع الثاني: التأثير السلبي.....37
خاتمة.....38